مزيد من الديمقراطية

في نهاية عام 1996م نشرت مؤسسة (**الدراسات المتوازنة**) نتائج دراسة قامت بها في جميع أنحاء تركيا تقيس بها الرأي العام حول الانتخابات.

ووفقاً لنتائج الدراسة فإنه إذا تم إجراء انتخابات الآن؛ فإن البلديات التي يرأسها المنتمون إلى حزب الرفاه سوف تحصد ما يقرب من 32٪ من الأصوات في عموم تركيا غير أن بلدية اسطنبول سوف تحصد 43٪ من الأصوات، ووفقًا لنتائج الدراسة أيضًا فإن عدد الأصوات التي سوف يحصل عليها حزب الرفاه في انتخابات مجلس الشعب لن تتعدى 22,4٪ وعلى الرغم من أن هذه النسبة أعلى بنقطة واحدة من الأصوات التي حصل عليها حزب الرفاه في أخر انتخابات عامة، أنها نسبة منخفضة إلى حد ما وفقًا للإداريين المحليين.

وكان من الملفت أن نسبة الأصوات التي تحصل عليها البلديات التي يترأسها أعضاء حزب الرفاه أكثر بكثير من الأصوات التي يحصدها الحزب نفسه، وهناك عدد من الأسباب يمكن ذكرها لتبرير ذلك وأهم تلك الأسباب انتهاجهم سياسة الاتصال المباشر بالجماهير وخدماتهم الناجحة لجموع الشعب، بجانب أعمالهم التي تميزت بالجودة، واشتغالهم بالعمل السياسي أفضل من مركزية الحزب.

فسياسة (**المنضدة البيضاء**) (*) والسياسات المشابهة لها، والتي بدأتها بلدية مدينة اسطنبول الكبرى لأول مرة في تركيا، ثم تبعها في ذلك باقي البلديات كانت مؤثرة للغاية فقد حققت من خلالها اتصال حقيقي ومباشر مع الشعب.

قدم أردوغان بصفته رئيس بلدية مدينة اسطنبول الكبرى إلى رئيس وزراء الحكومة الجديدة تفسيراته وأفكاره المتعلقة بموضوع الانتخابات انطلاقا من نتائج الدراسة سابقة الذكر وذلك في صورة تقرير مكتوب وبصورة تفصيلية **جاء فيه:**

(*) **المنضدة البيضاء:** لجنة لتلقي الشكاوى والطلبات من الشعب.

"إن النتيجة التي نصل إليها هي: إذا كانت تركيا تريد مجتمعاً أكثر ديمقراطية، ويتمتع مواطنوها بحرية أكثر وحياةً أكثر رفاهية، وأن تصبح دولة أكثر تكاملاً مع العالم، فكل ذلك لا يمكن أن يتأتى في ظل بيروقراطية معوقة لذلك، وإدارة مركزية بدأت في التفكك. والسبيل لتدارك هذا الانهيار هو تقوية الإدارات المحلية من خلال مفهوم اللامركزية، وتحويل بعض صلاحيات وإمكانيات الإدارة المركزية إلى هذه الإدارات المحلية".

وبعد أن قام رئيس بلدية اسطنبول أردوغان بعمل تقييم عام للإدارات المحلية قدم عددًا من المقترحات خاصة باسطنبول على النحو التالي:

- رئيس واحد، ونظام مجلس واحد.
- نقل خدمات الصحة والتعليم والمواصلات إلى البلدية.
- حدود بلدية مدينة اسطنبول الكبرى تكون هي حدود المدينة نفسها.
- إشراف البلديات على المناقصات.
- أن يقوم مجلس البلدية بتشكيل مختلف المجالس التابعة له.
- نقل خزانة الأراضي إلى البلدية.
- زيادة صلاحيات قوات أمن البلدية لتصل إلى صلاحيات الشرطة.
- إنشاء صندوق دعم منفصل لاستثمارات قطاع المواصلات.
- زيادة الحصة المخصصة للبلديات من الميزانية العامة.
- إنشاء ميناء بحري في كل قسم من قسمي اسطنبول الآسيوي والأوروبي على أن يكونا خارج المدينة، وإنشاء مطار في (**قورت كوي**).
- نقل تمويل ومسئولية (**مشروع ميلين**) من الحكومة إلى البلدية.
- البدأ الفوري في مشروع الأنفاق.
- مساعدة الحكومة للبلديات في إصلاح الأنهار.
- توفير الاحتياجات اللازمة من الغاز الطبيعي.

وكما هو واضح فإن ما أراده رئيس بلدية اسطنبول من رئيس الوزراء هو زيادة صلاحيات وسلطات البلدية وتقليص صلاحيات الحكومة المركزية على البلديات، ولم يطلب مجرد الدعم من الحكومة، ويهدف أردوغان إلى تشكيل آلية جديدة للعلاقة بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية تتسم بالسهولة والمنطقية.

ندوة الديمقراطية

إن انقلاب 28 فبراير / شباط(*) تجربة مريرة لن تمحي آثارها لسنوات طويلة؛ لما خلفه من تخريب وانهيار مجتمعي واسع، إضافة لكونه انقلاب تم ضد السلطة المدنية.
- وعلى الرغم من صحة هذا الادعاء - فإن آثاره سوف تستمر لألف عام.

لقد استطاع هذا المجتمع أن يتعايش مع كل أنواع الابتلاء عبر تاريخه بما في ذلك الانقلابات، إلا أنه لم يفقد الأمل قط بأنه بمجرد أن تتسنى له الفرصة يقوم بتضميد جروحه ويقف على قدميه مجدداً.

أما إذا تحولت ساحات المحاكم في دولة ما إلى ثكنة عسكرية ووقع القاضي وممثل الادعاء تحت الوصاية، فإن العدالة داخل المجتمع تتلقى جرحاً لا يمكن مداواته، ولا تستطيع أن تقف على قدميها مرة أخرى بسهولة لتمارس حقها في سيادة القانون. فهذا هو الجرح الذي عاشته تركيا في 28 فبراير / شباط وما تلاه من أيام. فالمجتمع كان يسوده خيبة أمل كبيرة.

وفي ظل هذه الأجواء القاتمة قامت بلدية مدينة اسطنبول الكبرى برئاسة أردوغان بكسر حاجز الخوف بأن نظمت ندوة في اسطنبول تحت عنوان **"ندوة الديمقراطية"** في الوقت الذي أُلغيت فيه الديمقراطية وضاعت فيه هيبة القضاء فكان ذلك بمثابة شمعة مضيئة وسط الظلام.

(*) **انقلاب 28 فبراير / شباط :** عُرف هذا الانقلاب بأنه انقلاب (**ما بعد حداثي**)، نظرًا لأنه انقلاب عسكري لم يستخدم الآلة العسكرية، بل استخدم نفوذ العسكر داخل مجلس مدني. فقد انعقد مجلس الأمن القومي بجناحيه العسكري والمدني في 28 فبراير 1997م، وقدم توصيات من 18 مادة، أرغم فيها رئيس الوزراء أربكان على توقيعها. واعتُبرت هذه التوصيات بمثابة خطة لضرب الحركة الإسلامية في تركيا وتصفية مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعاشت تركيا بعد تطبيق هذه التوصيات سنوات طويلة من النكسة الديمقراطية خسر فيها الإسلاميون الكثير من إنجازاتهم، كما أنها كانت من ناحية أخرى فترة أعادت فيها كافة الجماعات الإسلامية مراجعة رؤاها الفكرية، وتصحيح مساراتها السياسية، وعلاقاتها بالعمل السياسي والاجتماعي. راجع في هذا كتاب: الحركات الإسلامية في تركيا دراسة في الفكر والممارسة، تأليف: طارق عبد الجليل.

وارت الندوة حول أربعة محاور رئيسة: "نظرية الديمقراطية"، و"الديمقراطية والثقافات المختلفة"، و"الديمقراطية كسلوك سياسي"، و"الديمقراطية في تركيا".

وألقى الدكتور "شريف ماردين" الكلمة الافتتاحية للندوة التي بدأت في 13 ديسمبر / كانون الأول 1997م. وتناول "ماردين" العلاقة ما بين الديمقراطية والمجتمع من خلال ثلاثة محاور:

الأول: أن ثراء المجتمعات ناتج عن الفروق الطبقية بالمجتمع.

الثاني: عدم ثبات القيم الاجتماعية وتعرضها للتغير والتطور.

الثالث: مدى اعتماد التغيير على الماضي وقيمه.

عرض كل من "ممتاز أر توركونه" و"محمد ألتان" بحثيهما في الجلسة الأولى والمعنونة بـ "نظرية الديمقراطية" وذلك في اليوم الأول للندوة، بينما انضم كل من "فرحات قانتال"، و"عمر تشاليك"، و"كاظم بيرزيج" إلى الجلسة لمناقشة البحثين.

وتحدث في الجلسة الثانية والتي جاءت بعنوان: "الديمقراطية والثقافات المختلفة" كل من "وجدي آقيوز" و"أتيان مهجوبيان"، وتولى كل من "على بولاتش"، و"ياسين أقتاي"، و"محمد عاكف أيضين" النقد بالجلسة.

وحمل اليوم الثاني للندوة عنوان "الديمقراطية كسلوك سياسي" وتحدث فيه كل من "دوغو أرجيل"، و"محمد على قيليتشباي"، أما "عمر دينتشر"، و"عارف أرصوي"، و"على قيرجا" فكانوا المناقشين.

وكانت أخر جلسات الندوة بعنوان "الديمقراطية في تركيا". وفي هذه الجلسة تحدث "لفنت كوكار"، و"جنكيز تشاندار"، بينما كان "محمد دوغان"، و"محمد متين أر" المناقشين.

وبعد نهاية الجلسة الأخيرة جاء الدور على رئيس بلدية اسطنبول الكبرى أردوغان ليلقي الكلمة الختامية للمؤتمر وفيها أكد على ضرورة عدم الاستسلام لانقلاب 28 فبراير/ شباط، وكانت هذه الكلمة بمثابة إعلان يضع – ولأول مرة – للديمقراطية مفهومًا واضحًا ومفصلاً فجاء فيها:

"عادةً عندما يتم الحديث عن إحدى الندوات يكون الحديث عما يرجي من فائدة من هذه الندوة أو ما تصل إليه من نتائج. ولقد وجدنا أن النتائج التي توصلنا إليها في هذا الإطار الذرائعي قد تخطت ما كنا نتوقعه عند تنظيمنا لهذه الندوة..

ومما لا شك فيه أنه لا يرجى أن تقدم ندوة استمرت ليومين حلولاً لكل المشاكل التي تواجهنا. والحقيقة أننا لم نكن ننتظر ذلك. إلا أن مجرد تحديد القضايا المتعلقة بنظرية الديمقراطية أو بتلك القضايا الراهنة فيما يتعلق بإشكالية الديمقراطية لدينا فذلك يعد نجاحاً للندوة من وجهة نظرنا. وإن مجرد ذكر ما تمر به بلدنا في هذه الأونه ولو على صورة عناوين رئيسة له إسهامه القيم الذي يكفي لأن يكتب التاريخ هذه الندوة بين أوراقه.

ومما لا شك فيه إنني لست هنا لكي أتناول بكل تفصيل نظريات الديمقراطية والقضايا الراهنة المتعلقة بإشكالية الديمقراطية لدينا بالصورة التي تناولها به علماؤنا ومثقفونا ورجالات السياسة. إنما سأكتفي فقط بأن أشارككم ما تبقى في عقلي من الأجزاء التي تابعتها معكم، وما يدور في وجداني حول تلك القضايا وهذا بصفتي المستضيف للندوة وكرجل سياسة.

إنني وقبل كل شيء أريد أن أقول إن طلب الديمقراطية حق لا يمكن التنازل عنه. إن للإنسان الحق أن يكون له رأي بشأن نفسه وعائلته ومدينته ووطنه بل وكل شيء يهمه ويؤثر فيه. ومن يرجو هذا الحق الأسمى إنما ينبغي عليه الالتزام بدور أخلاقي ليس لنفسه فحسب إنما للآخرين أيضًا.

ولو كان إطار هذه الديمقراطية صحيحاً فينبغي إذاً تعضيد الممثلين المدنيين لها حتى تكتسب هذه الديمقراطية الاستمرارية وتدخل في إطار التفعيل. ومن أجل ذلك يجب على الدولة ألا يكون منهجها هو التسلط وأن تأخذ في اعتبارها سمو العدل، وألا تكون أيديولوجيتها إذابة كل الأشخاص والأطياف في بوتقة واحدة. والتجربة السياسية لبلدنا هي على النقيض من ذلك تماماً.

إن الدولة لها أيديولوجيتها، وهي تساند وتدعم من هم على نفس أيديولوجيتها هذه. أما الذين يخالفونها فإنها تذدريهم وتحجمهم. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك حالة من عدم الاستقرار السياسي والاغتراب فيما بين المجتمع والدولة وانقسام وفجوة كبيرة بين طبقات المجتمع.

كان ينبغي هنا بحث السبب عن افتقاد ثقافتنا السياسية لملكة التصالح، وعن أسباب احتواء هذه الثقافة لعوامل تفجر المصادمات المستمرة وتستفز الأقطاب والتكتلات الاجتماعية.

وكما أوضح الأستاذ الدكتور "**شرف ماردين**" وهو من المفكرين الكبار في تركيا فإن المجتمع بطبيعته غير متجانس، حيث يحتوي على معتقدات دينية ووجهات نظر فلسفية متعددة. وباختصار إنه يتشكل من أفراد لهم هويات مختلفة.

وأرى أن الاختلاف لا ينبغي أن يُفسر على أنه ضعف أو مشكلة ينبغي العمل لحلها أو القضاء عليها فالأنظمة المستبدة التي لا تحترم حقوق الإنسان ولا تحترم شعوبها وحدها هي التي تعمل على القضاء على تلك الاختلافات.

ورؤيتنا السياسية تعتبر أن الاختلاف هو نوع من أنواع الثراء. وينبغي تقوية الأبنية السياسية والثقافية والاجتماعية التي يتاح للتعددية فيها من تقوية نفسها بنفسها، وليس القضاء على هذه التعددية أو رفع المجتمع للانصياع لوجهة واحدة فقط. فكلما عبرت الهويات المختلفة عن نفسها بحرية كلما أدى ذلك إلى إمكانية الحوار المشترك. وإن هذا هو سبيلنا والمشروع والأخلاقي والواقعي الوحيد لتقوية وحدتنا السياسية وسلامنا الاجتماعي.

إننا ننتقل من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات. والمجتمع الصناعي كان الأساس فيه هو المركزية والاتجاهات التكتلية. أما ما يمنح القوة في المجتمع المعلوماتي فهي الاتجاهات التي تعبر عن الاختلاف والتعددية.

وفي كل أنحاء العالم يتم العمل على إنشاء تعددية في الحياة الاقتصادية في المقام الأول وفي الحياتين السياسية والاجتماعية كذلك . ولكن لا يوجد عندنا بناء يسمح بالتعددية لا في الحياة الاقتصادية ولا السياسية. ويجب من أجل التعددية السياسية أن نصل وبسرعة إلى بناء يكون في عناصر المجتمع المدني قادرة على تفعيل كل سبل المشاركة السياسية ويكون الدستور ضامناً لذلك.

وبالإضافة إلى ذلك فإننا نرى أن نظام الهيمنة الأحادي المفروضة على حياتنا الاقتصادية يعمل من أجل تحقيق مصالحه هو، وأنه قد مهد الطريق للتدخلات المناهضة للديمقراطية السياسية.

ولهذا السبب ينبغي العمل على دعم التعددية الاقتصادية حتى تكون السيادة للشعب وبذلك تكون في مسارها الصحيح متى ظهرت القوى الاقتصادية في

الأناضول، إننا سنفهم هذه النقطة جيداً إذا ما وضعنا نصب أعيننا الجهود التي قامت بها تلك القوى حتى تحتكر وحدها السلطة الاقتصادية من أجل تعطيل الديمقراطية.

وإننا يجب أن نؤكد هنا على أنه قد حدث تداخل للتعددية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أن تسقط قط في إشكالية الأسبقية والتبعية، ويجب أيضاً أن نتجه بكل طاقاتنا لطلب سياسة من شأنها تحقيق ذلك بقدر الإمكان.

وفي حال أن بناء الدولة المترهل لا يسمح بذلك فيجب ألا نهرب من المعركة وألا نسقط في فخ السأم واليأس. ومجهوداتنا وإن كانت تبدو قليلة يجب أن تستمر متجهة من أسفل إلى أعلى. والإدارات المحلية تستحق الأصوات والثقة التي حصلت عليها من الشعب طالما أنها تمثل الميكنة التي تُفعّل هذه المجهودات. وإننا قد أيقنا أخيراً إلى بذل الجهود لتقليص تأثير الإدارة المركزية على المحليات يُعد صحيحًا إلى حد كبير.

ومن الأسباب أيضًا التي تعطل باستمرار التحول الديمقراطي اللازم والعاجل لبلدنا هو أن المناقشات حول الديمقراطية تدور بين العالمية والمحلية.

إن هذا المجتمع بلا أدنى شك يجب أن يهدف إلى الحصول على الديمقراطية بمستوياتها العالمية للتعامل مع الشعوب الأخرى التي تشاركه كوكب الأرض. إلا أن أي مجتمع من المجتمعات حين يقيم ويطور ديمقراطية تستهدف المثل العالمية يجب عليه أن يضيف أحكام قيمه ومعتقداته وعاداته وتقاليده باعتبارها خميرة الثقافة السياسية لهذه التجربة الديمقراطية.

الديمقراطية بهذه الصورة يمكن لها أن تخرج من دائرة المناقشات المجردة وتتحول إلى نظام قابل للتطبيق. وبهذه الصورة فقط يمكن للمجتمع أن يزداد ثراءً، بل وتبتعد الديمقراطية عن كونها (**إشكالية نخبوية**).

بهذا يمكن للمجتمع أن يُعمق وعيه بالديمقراطية، ويحولها لإحدى واجبات الحياة اليومية، ويغذي بها قناعاته الثقافية. ويكون لهذه الخلفية الثقافية إسهاماتها الكبيرة للوصول بالديمقراطية إلى مصاف العالمية.

هناك اتصال مباشر بين هذا الموضوع وبين مفهوم سيادة القانون الذي يحتاج إليه أي مجتمع من المجتمعات بقدر احتياجه للخبز والماء. ولو لم يعمق الشعب فكرة

الديمقراطية أو تم الحكم في هذه الديمقراطية على أنها برنامج خاص بالنخبة التي تدير البلاد؛ ففي هذه الحالة ستقوم النخبة الحاكمة بتضييق حدود الديمقراطية وتفسرها بالمصلحة العامة العليا للوطن، وهو تفسير يستأثرون هم وحدهم بالتعامل معه.

في هذه الحالة تخرج الدولة عن كونها دولة قانون وتصبح عبارة عن قانون الدولة وتظل قابعة في مرحلة من الشتات والتيه عن جادة الديمقراطية الحقيقية.

ومن أجل إمكانية تحقيق سيادة للقانون بالمعنى الحقيقي فيجب أن يتحول الدستور من كونه إطارًا يُملي فيه النخبة الحاكمة أرائهم على الشعب إلى إطار من نتاج الشعب، ويملي فيه هذا الشعب على الدولة ما يرغبه. والطريقة الوحيدة لإيجاد دستور متفق عليه أن يكون هذا الدستور هو اختصار للقانون.

ولو لم يكن الدستور من نتاج المجتمع ولو لم يكن في الإطار الذي يُملي فيه هذا المجتمع على الدولة ما يرغبه فستفقد الديمقراطية كل جاذبيتها، وتكون قد أُختزِلت في الانتخابات فحسب.

وفي هذه الحالة لن تكون هناك أية آلية تمنع أن يتم إبعاد أي حكومة جاءت بالطرق الشرعية عن وظيفتها بشكل ديمقراطي ووفق رغبة الناخبين الذين يمثلوا إرادة الشعب. وإن حدث هذا فإن المجتمع سوف يفقد كل إمكاناته فيما يتعلق بحقه في الحصول على الحرية والعدالة.

إضافة إلى ذلك فإن هذه الأجواء تهيئ لمن لديهم شغف الحصول على السلطة بانتهاج طرق غير ديمقراطية للوصول إليها. ومما لا شك فيه أن ذلك أمرًا غير مرغوب وله تأثيرات سلبية على المجتمع بأسره.

وبذلك فلو أن تشكيل الدستور كان نتيجة مناقشات حرة داخل المجتمع، وكان نتيجة توافقية لهذه المناقشات، فإن القانون سيطبق في إطار الديمقراطية، وسيقوم في الآن ذاته بحمايتها.

وبهذا فإن تغير الحكومة من خلال الانتخابات دون استخدام للعنف وقبول الجميع لنتائج الانتخابات دون أية شروط أو قيود يُعد واجب أخلاقي لا غنى عنه.

إضافة إلى ذلك فإنه لن تكون هناك أية مشقة ملقاة على الشعب في الانصياع لهذا الواجب الأخلاقي. فحين تتغير الحكومة من خلال الانتخابات فإن الحزب الذي يأتي

إلى السلطة أياً كانت الأصوات الحاصل عليها لن يتمكن من المساس بالحقوق والحريات الأساسية. لأن هذه الحقوق والحريات الرئيسة غير تابعة لأي اقتراع. فهي تحت مظلة وضمانة القانون.

وأحد أسباب الفهم الخاطئ للديمقراطية في بلدنا أيضًا هو أنه يتم الادعاء بأن (**محبة الوطن**) تناقض مطلب الديمقراطية. وبالتأكيد أن من يدعون بمثل هذه الدعاوى لا يعرفون مذاق محبة الوطن ولا نعيم الحريات والحقوق الديمقراطية.

أما الذين ينادون بحق السيادة للشعب، ودون فرض شروط على الشعب، فهم يرون أنه لا تناقض بين محبة الوطن من ناحية والحقوق والحريات الديمقراطية من ناحية أخرى بل على العكس من ذلك هناك انسجام بينهما. أما الذين لا يرون هذه الأولويات فإنهم يعملون على إظهار من يتحدثون عن الديمقراطية وكأنهم ممن لهم أهداف أخرى، ويتهمونهم بإخفاء مذاهبهم الحقيقية. إنني أوضح مفهومي بكل صراحة في هذه القضية وأقول إن استخدام مُثُل وآليات الديمقراطية من أجل الوصول إلى أهداف غير ديمقراطية أمر خاطئ من الناحية الأخلاقية، ومن ناحية أخرى غير ممكن بالنسبة لاتجاه سياسي له مثله الحقيقية أيضاً. وإننا نقتفي أثر سياسة صحيحة ومعتمدة على الأساس الأخلاقي.

إننا نؤمن بأن حماية الديمقراطية وتطويرها واجب أخلاقي، ونقول إننا سنظل حتى آخر نفس لدينا طلاب لهذا الواجب الأخلاقي، وقبل كل شيء لا نعتبر التدخلات الخارجية التي تتم ضد الديمقراطية لدينا إلا أنها شيء غير أخلاقي.

وكلما استمرت التدخلات الخارجية فلن يتسنى للحياة السياسية الديمقراطية عندنا الوصول للنضج الحقيقي. وطالما لم تصل الديمقراطية عندنا للعمق والنضج الكافي فلن يتأتى لها القوة العقلانية والمؤثرة في الإدراة، وستظل كما هي بوصفها ديمقراطية غير قادرة على الإدارة. وإن الأقطاب والتكتلات المتزايدة باستمرار داخل المجتمع أصبحت سمته البارزة. وسبب كل ذلك هو التدخلات الخارجية في حياتنا الديمقراطية.

إن كون ديمقراطيتنا مليئة بجوانب الضعف يعوّق محاولات القضاء على الجوانب السلبية الناجمة من تطبيق (**دولة القانون**) كما يعوق أيضاً الوصول إلى (**دولة القضاء**) بمعناها الحقيقي. والاختلاف القائم حول القضاء هو نتيجة لذلك، وهذا الوضع مؤسف ويبعث على القلق في نفس الوقت؛ لأن دولة القضاء لازمة من أجل ديمقراطية حقيقية.

إننا نرى في السنوات الأخيرة من يقوم بتضييق الخناق على الديمقراطية بحجة مفهوم الجمهورية، ومن يقوم بتجزأة الديمقراطية أيضاً بحجة حماية الجمهورية. ويجب علينا ألا نتجاهل ذلك.

فلو غضضنا النظر عن تلك الأمور نكون قد استبحنا حرمة (**دولة القضاء**) تحت مسمى (**سيادة القانون**). فلا توجد أية مصلحة عامة يمكن أن تعلو على الحقوق والحريات الرئيسة. كما أنه ليس لأي قانون أن يستبيح حرمة سيادة القضاء.

لا يمكن أن يتحقق المعنى الحقيقي للجمهورية إلا من خلال الديمقراطية. وكذلك فإن القوانين لا يمكن أن تحقق العدالة وتخدم الشعب إلا إذا كانت مشمولة بمظلة دولة القضاء.

والحقيقة أنه لا يمكن أن يكون هناك جمهورية إذا لم يتحقق بها الديمقراطية، ولا قوانين في حالة غياب دولة القضاء، ولا مصلحة عامة إن لم تُحترم الحقوق الإنسانية. ويكون ذلك الوضع بمثابة دولة غير شرعية تضر بالأمة وليست دولة شرعية تخدم الأمة.

وفي هذا الإطار ينبغي علينا حماية مفهوم (**دولة القضاء الديمقراطية**) بكل ما أوتينا من قوة، ويجب علينا أيضاً أن نقف سوياً ضد أي بناء سياسي أو حركة تستبيح حرمة ذلك المفهوم. وإلا فإن الديمقراطية عندنا لن تتحول إلى ديمقراطية قادرة على الإدارة متخلصة من شكلها القديم، وبالطبع ستضار الدولة من ذلك.

إنني أتمنى ألا نصاب باليأس عندما ننظر إلى هذه الجوانب السلبية المؤقتة. لقد مررنا بأيام صعبة للغاية في هذا الوطن، ولكن تبعتها أيام أكثر يسرًا.

إن الأساس ليس الظلام، إنما هو النور.

إن عشق الإنسان للحرية هو عشق عظيم لا يمكن لشيء أن يقاومه أو يقف أمامه. وهذا العشق هو الذي سيمنحنا الصبر ويدفعنا للتعاون وسيحقق لنا دولة القضاء الديمقراطية التي طالما سعينا من أجلها، وسيبث فينا القوة الكافية لحمايتنا.

إنني أرجو أن نستنهض قوتنا من خلال التعاون في اجتماعات أخرى حتى نُشيّد الديمقراطية في وطننا كقلعة للحرية لا يمكن تسلقها.

إنني أتوجه بالشكر مرة أخرى لعلمائنا الأفاضل وضيوفنا الكرام إذ مكنونا من التقدم خطوة جيدة في هذا الاتجاه من خلال انضمامهم لاجتماعنا هذا.

حزب الفضيلة

لم يكتف نظام حكم الأقلية بإبعاد حكومة حزب الرفاه عن السلطة بالانقلاب الذي قام به في 28 فبراير / شباط عام 1997م، بل أنه أيضًا رفع قضية من أجل إغلاق الحزب.

قامت الحكومة الدستورية بإغلاق حزب استحوذ في الانتخابات الأخيرة على سبعة ملايين صوتًا انتخابيًّا، واقترب عدد أعضائه المسجلين من أربعة ملايين عضوًا، ولم تجد غضاضة في ذلك وبالفعل يُغلق حزب الرفاه في 16 يناير/ كانون الثاني عام 1998م.

ونتيجة لغلق الحزب فإن انتقال أردوغان مثله كباقي أعضاء حزب الرفاه إلى حزب الفضيلة كان هدفًا للانتقاد في بعض النواحي، إلا أن أردوغان يدفع هذه الانتقادات بقوله:

" إن انتقالي لحزب الفضيلة لن يكون سبباً لأن أنسى ماتعهدت به لأهالي اسطنبول ولا سبباً لانخفاض في تأثير أو جودة الخدمات المقدمة حالياً، بل على العكس من ذلك سنستمر في العمل بشغف أكبر. إننا موجودون من أجل خدمة الشعب ودائمًا ما انطلقنا من خلال هذا الشعور في عملنا. ولن يتغير موقفنا هذا أبدا أياً كان وضعنا السياسي."

ومن اللافت للانتباه وجود تغير في موقف الجميع تجاه أردوغان وذلك أثناء وبعد رفع قضية الإغلاق بشأن حزب الرفاه.

لقد ظهرت العديد من المشاكل داخل حزب الرفاه مثلما يمكن أن يحدث لأي حزب يتعرض لقضية إغلاق.

إن هدف النظام من رفع قضية إغلاق ضد حزب الرفاه كان تقسيم الحزب وتحويله إلى حزب ضعيف لا تأثير له وعديم الصلاحية. ولهذا السبب فقد بدأ الإعلام بشن هجمات على أردوغان بتصويره كرجل (**شق عصا الجماعة**)، لأنه الوحيد كما يبدو الذي يمكنه الخروج على حركة (**الفكر الوطني**).

وعليه فبانضمام أردوغان إلى حزب الفضيلة عقب فترة مشاورات قصيرة ظل مشروع الانضمام هذا معلق في الهواء.

تلقي بأردوغان في السجن

على الرغم من معيشة أردوغان في اسطنبول واشتغاله بالسياسة فيها، إلا أنه تلقى دعوات من خارج مدينته وبشكل كثيف.

فالأناضول تريد أردوغان، لأن حديثه وسلوكه في كل مكان يتوجه إليه يكونان سبباً في حدوث نشوة انفعالية بين الجموع، ويضيف وجوده انتعاشاً وحياةً على المجتمع الذي ينضم إليه.

وقد ازدادت هذه النوعية من الدعوات أكثراً فأكثر بعد أن أصبح رئيساً للبلدية. وليس من الممكن لأردوغان رد الدعوات التي تأتي له من (**الأناضول**) وبصفة خاصة في أوقات الأزمات. فهو يريد أن يصل لأي مكان يحتاج إلي جهوده، وهذه إحدى المميزات الهامة لبنيته السياسية.

إن الوضع الذي تعرض له حزب الرفاه بأن تم نزع السلطة من يديه، ثم وجد نفسه عقب ذلك أمام قضية لإغلاقه قد أصاب كل الأحزاب السياسية الأخرى بخيبة أمل كبيرة. وعند النظر إلى سياسة الفكر الوطني من وجهة نظر مروجيها نجد أنه ليس مقبولاً أبدا رفع قضية لإغلاق حزب حقق نجاحات كبيرة في السنوات الأخيرة سواء على مستوى انتخابات الإدارات المحلية أو في الانتخابات العامة.

وفي تلك الظروف قبل أردوغان الدعوة الموجهة له من مدينة (**سيرت**) وألقى خطابًا في مكان مفتوح وذلك في الاجتماع الذي انضم إليه في 12 ديسمبر / كانون أول 1997م.

وبسبب الأبيات الشعرية للشاعر "**ضيا غوك آلب**" التي ذكرها أردوغان في خطابه فقد تم رفع قضية ضده في محكمة أمن الدولة بـ (**ديار بكر**) بدعوة أنه اقترف جرم الاستنهاض الصريح لمشاعر الشعب بالغضب والعداوة بتركيزه على الفوارق الدينية والعرقية المنصوص عليه في المادة رقم 312 من قانون العقوبات التركي.

وفي تلك الأثناء قامت المحكمة الدستورية بغلق حزب الرفاه. ولهذا السبب أيضًا فإن وكيل النيابة أعد صحيفة الدعوى والتي ركز فيها على وقائع إغلاق حزب الرفاه أكثر من تناوله للخطاب الذي ألقاه أردوغان في (سيرت).

أظهر أردوغان في دفاعيه الشفاهي والكتابي وبصورة مفصلة وبالاستناد على نماذج من الخطاب الذي ألقاه ذلك اليوم أنه لم يكن ينادي بتفريق الشعب، إنما بوحدته وترابطه. وأضاف أردوغان أن ما هو مذكور في صحيفة الدعوى لا يمت بصلة لا من قريب ولا من بعيد لما ألقاه في خطبته. وأوضح أيضاً أنه لا يوجد شخص واحد أُستنفِر بعد الخطاب، بل على العكس من ذلك دخل الجميع مترابطين إلى الاجتماع وبنفس الصورة خرجوا منه، وأنه لم يُسجل أي عمل من أعمال العنف قط.

كما شمل ملف القضية آراء بعض الحقوقيين المعروفين بالدولة وذلك في إطار قانوني يعني بـ "حق الاستفادة من شهادة الفنيين" وفقًا لقواعد قانون محكمة الجنايات ومنها:

الأستاذ الدكتور صلحي دونمازر: "إن الخطاب بكل ما يحتويه من آراء وأفكار وقناعات سياسية ومصطلحات تعبيرية وأفكار دينية لا تعدو عن كونها مجرد حرية في التعبير عن الرأي... ولا يوجد بداخلها أي عنصر أو خاصية من شأنها الدعوة للتخلص من مبدأ العلمانية".

الأستاذ الدكتور تشتين أوزك: "مثلما أنه لا يوجد في خطبة أردوغان وجهة نظر تدعو للاستقطاب نحو حكومة سياسية مرتبطة بالمعايير الدينية، فإنها لا تحتوي أيضاً على أي خاصية تنظيمية وتلقينية موجهة لتضييق حدود الحرية من الناحية الدينية للأفراد والتي من شأنها دفع الأفراد نحو تصرفات مرتبطة بالأفكار والأسس الدينية".

الأستاذ الدكتور اوغور اولاجاقابتان: "إن رفع دعوى بهذه الصورة لا يليق بمبادئ دولة القانون، ولا يليق كذلك بمبدأ العلمانية التي أُسست عليه الجمهورية التركية."

الأستاذ الدكتور بحري أوزنورك: "عندما نتناول الخطبة بصورة متكاملة نجد أنها لا تدعو إلى العنصرية، بل على العكس من ذلك تماماً فهي تدعو للوحدة... وإن الادعاء بعكس ذلك ليس فقط مناقضًا للمبادئ العالمية للحقوق والقضاء، وإنما أيضاً ينافي العقل والمنطق".

ومع ذلك فإن المحكمة لم تعر لأي من هذه الأراء اهتماماً.

وعلى الرغم من طلب وكيل النيابة بمحكمة أمن الدولة ببراءة المتهم بدعوى أنه لم تتكامل أركان الجرم المنسوب إليه، إلا أنه تم اتخاذ القرار بصوتين مقابل صوت واحد بالحبس لمدة عشرة أشهر، وغرامة مالية تقدر بمبلغ 716.666.666(*) ليرة تركية.

(*) يعادل هذا المبلغ 551 دولار أمريكي تقريباً. ففي ذاك الوقت كان 1.300.000 ليرة تركية تعادل دولارا أمريكيا واحدًا.

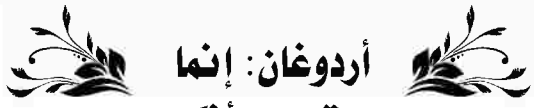

أردوغان: إنما عبرت عن أفكاري

قام أردوغان بعمل مؤتمر صحفي بعد صدور قرار محكمة أمن الدولة بـ (**ديار بكر**) وقال إنه سوف يستمر في معركته السياسية:

"إنني ألقيت خطابًا في مدينة (**سيرت**) كما تعرفون، وصدر حكم ضدي بالحبس لمدة عشرة أشهر بسبب تلك الخطبة. وإنني لست بينكم هنا من أجل الوقوف على تفاصيل هذا الحكم، ولكنني أريد أن يعرف الجميع أننا سوف نسلك كل السبل القانونية المتاحة. ومن أجل ذلك فإننا قمنا مبدئياً بتقديم التماس إلى ديوان المحاكمات من أجل الاستئناف على هذا الحكم الجائر الذي قضت به محكمة أمن الدولة.

إن (**سيرت**) كما تعرفون هي إحدى مدننا التي تعرضت بشكل مباشر لبلاء الإرهاب. وإنني ألقيت الخطبة بها وكانت سبباً في هذا الحكم الصادر ضدي. ولكن ما الذي قلته في هذه الخطبة ؟!

إنني أكدت على الأحاسيس والأفكار المشتركة والتي جعلت منا أمة في (**الأناضول**). وقلت إنه لا فرق بيننا لا على أساس المذاهب الدينية ولا على الأساس الفوارق العرقية. وأوضحت أن أساس المواطنة داخل الجمهورية التركية هو التكاتف الموجود بيننا. إن خطبتي هذه والتي اعتبرها بمثابة دعوة مني للأخوة والسلام ولوحدة الوطن وسلامة أراضيه قد أصبحت موضوعاً للمحاكمة بسبب الاختلاف في وجهات النظر السياسية. والحقيقة أنه كان يجب أن أنال تقديراً على هذه الخطبة. ولكن مثلما تعرفون جميعكم ومثلما لاحظتم أن ما حدث هو العكس، وأصبحت أواجه اتهاماً بإثم لم أقترفه.

لقد أصيب الوجدان الشعبي بكل أسف بجرح غائر. ويرجع ذلك إلى أن قرارات القضاء في الآونه الأخيرة أصبحت مُسيسة. وهو ما استباح حرمة مبدأ دولة الحقوق الديمقراطية الذي ينبغي علينا أن نبذل الغالي والثمين لحمايته. إن الديمقراطية في وطننا تُختزل وباستمرار في صورة الانتخابات. والحقيقة أن الديمقراطية ليست فقط مجرد انتخابات؛ وإنما تعني أيضاً استقلالية القاضي والقضاء. ولو تم المساس بهاتين الحريتين فستصبح الديمقراطية نظام ديكتاتوري متستر خلف مظهر ديمقراطي.

إن هذا القرار الظالم بشأني ليس النموذج الوحيد عندنا. فهناك العديد من المثقفين ورجالات الفكر والسياسة والفن في تركيا وقفوا أمام القضاء بتهم ظالمة تشبه ما تعرضت له وهناك العديد منهم من تعرض للحكم عليه. ومن حقنا على أقل تقدير أن ننال حرية بقدر ما هو موجود لدى الدول المتقدمة.

إن على كل إنسان من وطننا وكل فرد من أفراد امتنا العزيزة أن يصرخ بأنه ليس قدراً سيئاً كونه وُلد في تركيا، وليصيح أيضاً بكل حرية معبراً عن أن حقوقه وحرياته ليست أقل ممن ولدوا في أماكن أخرى من العالم، ويجب عليه أن يعبر عن أفكاره بلا خوف أو تردد.

إننا بشكل عام نحترم أحكام القضاء. ولكن كوننا نحترم أحكام القضاء لا يعني أننا مقتنعون بالقرارات غير العادلة.

إننا نريد العدالة في كل شبر من أرض وطننا العزيز. ومن أجل هذا فإننا مستمرون في معركتنا من أجل الديمقراطية. ومما لا شك فيه أننا لن نقوم بأي فعل استفزازي في معركتنا، ولكننا لن نرضخ أيضاً للاستبداد.

إنني قلت إن مبدأ دولة العدالة هو نور أعيننا. فالعدل لازم لكل شخص. والعدالة قيمة عالمية غير تابعة لأشخاص أو لجماعات أو لمؤسسات. فهي تعبير عالمي عن مكتسبات وتجارب مشتركة للإنسانية. والعدالة في نفس الوقت هي مقياس للمعاصرة والحضارة. فالعدالة هي الضمانة الوحيدة لعامل يبحث عن لقمة عيشه، ولطالب يصبو للحرية، ولأمة تبحث عن مستقبلها ولأن نكون دولة قوية.

إلا أن تسييس العدالة وجعل القضاء آلة في يد السياسة يقوض الديمقراطية. فالديمقراطية لا تستطيع أن تحيا بلا قانون. ولا يمكن أن تكون بديلاً للحريات. فلا يمكن التفكير في ديمقراطية لا تتيح الحريات. ولا يمكن أن يكون هناك ضمانة للحريات غير القانون فقط لأن ديمقراطية بلا قانون هي ديمقراطية بلا حقوق.

هناك حاجة في تركيا الآن لتطوير الديمقراطية ولمزيد من الحريات. إلا أن بلدنا يقوم بالعكس تماماً. فتركيا الآن تنغلق داخل نفسها بسرعة ولا تهتم لإرادة الشعب. وإن كل إنسان يحب وطنه وشعبه ملزم بقول لا لهذا الاتجاه الخطير. فالآن حب الوطن يتجسد في التمسك بالديمقراطية. وإن شعب اسطنبول قد اختارني كرئيس للبلدية بمجموع

مليون صوت. وإنني لم أقترف إثماً مُخجلاً، ولست خائناً، ولم أسرق؛ إنما فقط عبرت عن أفكاري. وإنني عملت على تدعيم الوحدة وليس الفرقة والله مطلع عليّ، وتشهد عليّ الجموع التي استمعت إلي. ولهذا السبب يجب أن ثمرة جهودي عبر صناديق الاقتراع وتصويت الأمة فيها. في الواقع إن العملية السياسية تتطور بهذه الصورة في الدول التي تطبق الديمقراطية والقانون بظروفهما الطبيعية. وأهم قضية في تركيا الآن هي قضية من يحدد الإرادة السياسية ؟ هل الشعب، أم بعض أصحاب المصالح؟

إنني مصمم على استخدام كل حقوقي القانونية في إطار الأسس الديمقراطية ضد هذا الحكم الظالم الصادر ضدي. وتصميمي هذا هو نوع من الوفاء بالوعود التي وعدت بها شعبي. لأنني مسئول على الأقل أمام كل أهالي اسطنبول بصفتي رئيس البلدية التي اختاره أهلها. وإنني سأظل صادقاً حتى النهاية لأفي بكل الوعود التي وعدت بها شعبي.

إنني على ثقة من أن هذا الحكم الظالم سوف يُلغي من ديوان المحاكمات. وإنني أقول ما يلي ككلمة أخيرة باعتباري على حق ولتظل كلماتي في وجدان الأمة: **"إن أردوغان لن يتراجع عن عزمه وتصميمه لخدمة شعبه ووطنه مهما كان الثمن"**.

لقد تحول الاجتماع الصحفي المقام في صالة حفلات البلدية إلى جو المظاهرة بسبب كثرة المنضمين له. وامتلأت الصالة والممرات بحضور كثيف لنواب البرلمان من حزب الفضيلة وغيرهم من المواطنين، حتى أن الجموع المحتشدة خارج مبنى البلدية أغلقت الطريق الرئيس أمام البلدية وامتدت حتى منطقتي (الفاتح) و(**وزنه جيلار**) المجاورتين. وكان الشعب غاضباً بقدر ما كان حزيناً. وخرج أردوغان عقب انتهاء الاجتماع إلى الشرفة متوجهاً بالشكر لكل الجموع الموجودة في المكان من أجل دعمه، وطلب منهم المغادرة بهدوء دون أي فعل استفزازي وحتى لا يكونوا أداة للاستفزاز.

يحكي السيد **"أدم باشتورك"** والذي كان يعمل كمساعد للسكرتير العام لبلدية مدينة اسطنبول الكبرى عن تلك الأيام فيقول: "إنه كان يوم اثنين، وسألني الرئيس قائلاً يا سيدي ماذا ستفعل بالغد؟ فأجبت هناك اجتماع مع مديري الوحدات صباحاً.

فقال: خذ السيارات بعد الاجتماع وتعال إليّ إنني سأكون في المنزل. حتى نتفقد الاستثمارات الواقعة في الجانب الآسيوي من اسطنبول.

تجاوزت الساعة العاشرة صباحاً، فإذا بحسين بسلي يدخل علينا غرفة الاجتماع وقال: إنه السجن.

فصدمنا جميعاً، ولم أكن أعرف حتى أن هذا اليوم هو يوم المحاكمة. وبعد نصف ساعة تمالكت نفسي قليلاً فاتصلت بالرئيس وقلت له:

ماذا سنفعل، أتريد أن أتي إليك ؟

فقال: لا عليك، أنا سانظر في الأمر، وأنا الآن انتظر...

ومثلما اتفقنا من قبل أخذت السيارات وذهبت إليه، وتفقدنا على مدار اليوم الاستثمارات الواقعة في الجانب الآسيوي من اسطنبول، وكان خلفنا جيش من الإعلاميين.

فعلى سبيل المثال ذهبنا إلى (**بايكوز**). وهناك كانت البلدية تقوم بتجديد الطرق الموجودة وإنشاء طرق جديدة، ونقوم ببعض التنظيمات بنهر (**بايكوز**) الصغير. فنقوم بإنشاء استاد على ضفاف النهر. وتفقد الرئيس الإنشاءات، وحين رأي أن الصنابير بعيدة عن رأس المستحم في غرف الاستحمام غضب كثيراً، ووبخنا بشدة.

وكنت في تلك الأثناء أتبع الرئيس. وكان يتصرف وكأن شيئاً لم يحدث، وكأن الشخص الصادر حكم بالسجن ضده ليس هو. وكان كدأبه دائمًا يحث كل من حوله نحو العمل، وطبعاً كنا نحن خلفه..."

وعقب الحكم بالسجن الصادر من محكمة أمن الدولة (**بديار بكر**) كان طائفة من الإعلاميين يرون في أن يحاكم الإعلام أردوغان مرة أخرى.

فإذا "**آرتوغرول أوزكوك**" الذي قام بتفسير الحكم بالسجن ضد السيد أردوغان في مقالته الصادرة بصحيفة (**حريت**) في 23 إبريل / نيسان لا يكتفي بتأييد الحكم فقط، إنما قام أيضا بتحذير المحررين والكتاب الذين لا يفكرون مثله قائلاً: "**إننا أذكياء ولسنا حمقى**"، ويقدم أدلة على وجهة نظره نحو القضية وما يجب الالتفات **إليه فيها فكتب:**

"**إن الأحداث التي نعيشها والتطورات التي نشهدها تحثنا جميعاً نحو الإخلاص للديمقراطية، وتكلفنا جميعاً بأن نتصرف بإخلاص، وأن نقف بعيداً عن التصرفات الاستفزازية، فعلى سبيل المثال تلك الكلمات التي قيلت في (سيرت)... لا يمكن لأي شخص أن يرى أن هذه الكلمات قيلت لأغراض بريئة. فمن الواضح جداً ماذا ومن يُستهدف ؟ وما الذي يدعو إليه الناس حينما يقول: حربة المنارة، المساجد ستتحول إلى**

ثكنات عسكرية. إننا أذكياء بالقدر الذي يكفي لأن نفهم الفارق القائم بين التعبير عن الفكر، وبين الحث على الفعل. إننا لسنا حمقى بقدر لا يجعلنا نفهم أي هدف يقصد عند ذكر مصطلحات مثل الحربة والخوذة والثكنة العسكرية جنباً إلى جنب مع الأماكن المقدسة دينياً لدي الأشخاص".

وكان هناك أيضاً كُتّاب مقالات يشيرون لانحراف الحكم وظلمه وذلك بخلاف الكتاب الأذكياء الذين ينيرون الطريق ويدعمون أدلة محكمة أمن الدولة موضحين الفارق القائم بين التعبير عن الفكر وبين الحث على الفعل:

"إن بيت الشعر الذي يقول المنارات حرابنا، والقباب خوذتنا، والمساجد ثكناتنا، والتي أُسند من خلالها الإدانة لرئيس بلدية مدينة اسطنبول الكبرى في الواقع أنها ليست من إنشاء السيد أردوغان. إن أول من قالها هو السلطان السلجوقي آلب أرسلان واستخدمها في شعره أيضاً الشاعر والمفكر التركي ضيا غوك آلب. أي أن رئيس البلدية أردوغان قام بنقلها فقط. وإن نقل عبارة لم يعترف بأنه يمثل إثم حتى في الدولة العثمانية التي كانت تدار من خلال أحكام الشريعة... فبينما يتيح القانون الشرعي حرية الفكر إلى هذه الدرجة، فكيف يمكن لنظامنا الحقوقي المعاصر والعلماني أن يكون بهذه الدرجة من التصلف وعدم التسامح، هل من الممكن فهم ذلك؟" (رضا زليوت، 23 إبريل / نيسان 1998م، صحيفة المساء)

"إنني اقترح على كل القادة والأحزاب السياسية بلا استثناء أن يقوموا بدراسة متأنية لنص خطبة أردوغان وملف القضية بأكمله بدايةً من ملف المحكمة وقرار الادعاء المتعلق بهذه القضية. إن الحرية التي تمتلكها محكمة أمن الدولة بديار بكر في استخدامها للمادة رقم 312 تُمكِّنُها من استخدامها مرة أخرى الغد أو أي يوم آخر على أي خطبة أو نص مكتوب وضد أي شخص. ولو تم التصديق على قرار السجن على أردوغان فلن يتسنى لأي سياسي قط بما في ذلك أعضاء حزب الشعب الجمهوري من أن يلقي كلمة، لأن كل خطبة ممكن أن تكون ذنب وتجلب لصاحبها الحكم بالسجن. وإنني أوصي مرة أخرى وبشدة من يرون أنني أبالغ في الأمر بأن يدرسوا ملف القضية بعناية" (عصمت بيرقان، 24 إبريل / نيسان 1998م، صحيفة راديكال).

"تم الحكم على أردوغان بالحبس لمدة عشرة أشهر وفقاً للمادة 312 من قانون العقوبات التركي بقرار قاضيين مقابل قاض واحد، وذلك على الرغم من ملاحظات السيد عبد الرحيم يامان وكيل نيابة محكمة أمن الدولة بديار بكر، وآراء الحقوقيين العلمانيين المتعلقة بالموضوع. وإن ذلك يعني المنع طوال الحياة عن ممارسة السياسة لرئيس بلدية تم اختياره بأغلبية الأصوات في أحد مدننا. كان في إمكان المحكمة تأجيل القضية لخمس سنوات، أو الاكتفاء بالغرامة المالية وهذا عند ثبوت الجرم. وعلى النقيض من ذلك فإن محكمة أمن الدولة حكمت على أردوغان بالسجن. إن هذا الحكم الصادر ضد أردوغان يفقدني الثقة بالعدالة." **(باريهان ماغدن، 25 إبريل / نيسان 1998م، صحيفة راديكال)**

"إذا كان شعر ضيا غوك آلب الذي قرأه أردوغان يعني الاستنهاض الصريح لمشاعر الشعب بالغضب والعداوة وداعيًا للفوارق الدينية والعرقية، وإعلان أن جزء من هذا الشعب عدو داخلي، ثم شن الحرب ضده، وإعلان من يقف على رأسهم أنه رجعي وعدم الاعتراف بحقه في الحياة. ألا يثير هذا العداوة والبغضاء بين الشعب؟" (جولاي جوكتورك، 23 إبريل / نيسان 1998م، صحيفة ينى يوزيل)

"حين يتم صدور الحكم بالحبس على شخص ما لمجرد أنه قرأ عدة أبيات شعرية لضيا غوك آلب، فهذا أمر ينبغي الوقوف عنده والتأمل. لأن الأساس في دول القانون الديمقراطية هو حريات الأشخاص، أما اعتقالهم فهي حالة استثنائية. فالدولة التي على ثقة من نفسها تقوم بتطبيقاتها من خلال حرية أفرادها وليس اعتقالهم، وإذا ما قيدت حرية أحد الأشخاص ولم تثبت إدانته ولو لساعة واحدة تقوم بدفع التعويض اللازم مقابل هذه الساعة." (يافوز جوكمان، 24 إبريل / نيسان 1998م، صحيفة حريت)

إن الظلم الذي وقع على أردوغان قد سبب جرحاً غائرًا في نفوس الناس، ولم يندمل هذا الجرح لسنوات، بل ويبدو أنه لن يندمل طالما لم يتحقق نظام قانوني عادل في هذه الدولة. وهاهو السيد **"يوجال صايمان"** رئيس نقابة المحامين آنذاك يقول ما يلي في حوار تم معه بعد مرور سنوات من الواقعة: **"إنني أشعر بالخجل كلما تذكرت أنني لم انبرى للدفاع عن رئيس بلدية مدينتي حينما كانت تتم محاكمته"**.

وقد صدّق ديوان المحاكمات بعد مرور ستة أشهر من الحكم الأول على حكم محكمة (**ديار بكر**) لأمن الدولة.

قال أردوغان في الاجتماع الصحفي الذي عقده بعد قرار محكمة أمن الدولة ضده إنه على ثقة من أن القرار الظالم الذي أصدرته المحكمة سيتم رفضه من ديوان المحاكمات كما قال: إن العدالة هي الضمانة الوحيدة لعامل يبحث عن لقمة عيشه، ولطالب يصبو للحرية، ولأمة تبحث عن مستقبلها ولأن نكون دولة قوية ... إلا أنه أصبح مضطراً أمام هذا الموقف إلى أن يعيد النظر في اعتقاده بشأن استقلالية القضاء.

لقد كان أردوغان يعرف دون أدنى شك أن القضاء قابع تحت تأثير السياسة، وأن محاكمته أساساً قد تمت نتيجة حملة إعلامية موجهة ضده. إلا أنه كان يرغب في أن يظل متمسكاً بأمله بشأن تجلي العدالة حتى آخر لحظة.

وبهذا لم يكن لأمله هذا مكاناً على مائدة الذئاب، وعليه فنظام الدولة كان هو أخر من ضحك.

ولم يتوان الإعلام المركزي لحظة في وضع هذا الخبر السعيد الذي كانوا ينتظرونه بفارغ الصبر في عناوينه الرئيسة:

"أخيراً تخلصوا من طيب"،

"نهاية طيب! "

"لقد صدَّق ديوان المحاكمات على الحكم بالسجن عشرة أشهر على أردوغان رئيس بلدية مدينة اسطنبول الكبرى. وبهذا الحكم تكون الحياة السياسية "لأردوغان" قد انتهت. وأردوغان الذي تردد اسمه كثيراً لقيادة حزب الفضيلة لم يعد في الإمكان انتخابه حتى كعمدة لاحدى القرى! "

إن الاجتماع الصحفي الذي عقده أردوغان في 24 سبتمبر/ أيلول عام 1998م عقب التصديق على الحكم هو اجتماع دخل التاريخ من كافة أبوابه. فكان في هذا الاجتماع حشداً أكبر وأكثر غضباً وحزناً من الاجتماع الأول.

كان أردوغان وسط مظاهرة ضمت أنصاره ومحبيه ممن لم يتحكموا في غضبهم، ومشاعرهم، فما استطاعوا أن يحبسوا دموعهم. وكان كسابق عهده متزناً، إلا أنه هذه

المرة بدأ يتحدث ببطء ربما لأخر مرة ولم يكن ذلك ناجماً عما تعرض له؛ إنما لأنه كان يحمل على عاتقه هموم وأحزان كل المظلومين الذي تعرضوا للظلم، **فتحدث قائلاً:**

"إنني أريد وقبل كل شيء أن أعبر عن حزني لكوني مضطراً إلى الحديث اليوم في بلدي عن هذا الوضع. لأنني كإنسان أشعر بالأسى حين أضطر للدفاع عن حقائق واضحة كالشمس. لكن يجب أن نعرف أن الحزن هنا ليس حزناً شخصياً، إنما أنا حزين لما حل بهذه الأمة.

إن الحكم عليّ في بيئة ضربت فيها المافيا والعصابات والفساد في الأعماق بسبب شعر قمت بقراءته وليس لفساد أو لجناية ارتكبتها أو لأنني تعديت على حقوق أحد العباد فإن ذلك لا يقلل من شأني، إنما يقلل من مفهوم العدالة بهذه الدولة. وهذا الحكم إنما يزعزع ثقة الملايين بالعدالة وليس ثقتهم بي.

إننا أساساً نعرف أنه منذ زمن بعيد والقضاء قابع تحت سيطرة السياسة وذلك من خلال الأحزاب المنغلقة والأفكار التي لا ترى النور، ومن رجالات السياسة، ومن المثقفين والصحفيين.

لكننا وعلى الرغم من ذلك كنا نؤمن في أعماقنا إيمانًا قويًّا بأنه لا بد من تجلي العدالة في النهاية، وأن القانون سيتم تطبيقه وفقاً لمبادئ العدالة، وأن السلبيات المتعلقة بهذا العهد المظلم سوف تتراجع، وأن الأيام المضيئة سوف تأتي. إلا أننا رأينا بعد هذا الحكم الأخير أنه مثلما أفاد السيد رئيس ديوان المحاكمات في افتتاح العام القضائي بأن القضاء ليس حر في حقيقة الأمر كما أن تصديق ديوان المحاكمات على حكم محكمة ديار بكر لأمن الدولة يؤكد أيضاً هذا الوضع. وبهذا فقد بدا لنا جميعاً مرة أخرى أن القضاء لا يسير وفقاً لمبادئ العدالة، إنما تسيطر عليه السياسة.

إن منافسينا السياسيين وأصحاب المصالح والقوى الذين يعرفون أنفسهم جيداً لا بد وأنهم قد فطنوا إلى أنهم لن يستطيعوا أن يتخطونا داخل صناديق الانتخابات، وأنهم لن يتمكنوا كذلك من قتل مستقبلنا؛ لذا سلكوا مسلكاً على هذا النحو. وأصحاب المصالح هؤلاء للأسف الشديد لم يروا غضاضة من أن يجعلوا القانون الذي هو حاجتنا جميعاً آلة لأفكارهم المصلحية ورغباتهم الدنيئة.

أيها الأهالي الأعزاء :-

إن القوى التي تريد ألا يكون لنا وجود قط بين اختيارات الإرادة الشعبية بطرق غير إنسانية وغير أخلاقية وغير قانونية سيرشحون أي عضو في انتخابات البلدية؟ فلننتظر ولنر. من سيستفيد من هذا الحكم، وأي نية سوداء سوف يخدمها ؟ إن هذا الطريق الذي سلكوه خاطئ، إن هذا الطريق طريق مسدود. لأنه حتماً ستأتي العدالة في يوم ما على الذين سيَّسوا القضاء.

فهذا ما حدث عبر التاريخ.

لأننا نؤمن بمبادئ العدالة الثابتة التي لا تحيد عن مسلكها ولا تتغير. ولأننا نعرف القيمة الراسخة التي لا تتغير والتي هي وجدان الأمة.

العدالة ! نعم، إنني اتحدث عن العدالة. إنكم حين تجرحون حس العدالة الذي هو أهم قاسم مشترك بالمجتمع لا تمهدون الطريق لأحكام ظالمة فحسب، إنما أيضاً تكونوا قد جرحتم وأدميتم المستقبل الحقوقي لهذا البلد ووجدان هذا الشعب.

إنكم لا يمكنكم أن توضحوا لأبنائكم هذا الحكم والأحكام الخاطئة الأخرى المتعلقة بحرية الفكر. بل لا يمكنكم إيضاحها للعالم. لأنه لا توجد على وجه الأرض حتى الآن أي قوة أو أي نظام أو أي مفهوم حقوقي يمكنه أن يضفي مشروعية على ظلم يتعرض له أي شخص في أي وقت. وانظروا إلى التاريخ من خلال أعينكم ومن خلال وجدانكم. لا حاجة لأن تبتعدوا كثيراً، فانظروا فقط إلى تاريخنا السياسي قبل أربعين عاماً. انظروا وستجدون كارثة إعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس وصمة في تاريخ الديمقراطية التركية، وجرح لم يلتئم بعد.

الفترة هي أربعون عاماً فقط.

العالم تغير، لكن انظروا إلى ما وصلت إليه دولتنا في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.

إننا نُدين الشعر، ونزدري الفكر، ونعلق الحريات، ثم نشتكي قائلين لماذا العالم لا يقبلنا ولا يحترم حقوق الإنسان وحرية الفكر والتعبير لدينا.

إلى أي مدى يمكنكم الاتجاه بهذه القوانين والأوامر المجحفة ؟

إنني لا أعتقد بأنني ارتكبت جرمًا عن قراءتي للشعر، إذ إنني أؤمن ببراءتي. إنني في خطبتي تلك دعوت من أجل الوحدة الوطنية، والسلام الاجتماعي، ولوحدة الوطن، وعدم تجزأته.

إن ما له قيمة عندي هو فقط صوت وجدان أمتي العزيزة. ومكاني في عالم السياسة هو الذي سيحدده هذا الشعب العزيز. والصوت الذي أريد له العلو هو ذاك الصوت. إنني أريد أن أضيف صوتي إلى صوتكم.

إنني أريد أن أحمل صوتكم إلى ما يهم هذا البلد، أريد أن آخذه من غرف منازلكم البائسة، ومن نظرات أبنائكم العاطلين، ومن صدور الأمهات والأباء الدامية قلوبهم. لأنني أحب صوتكم. لأن أصل هذه الأمة وعنصرها الرئيس هو أنتم. إن صوتكم مهم. ومن أجل هذا فإنني أحبكم، لأنني واحد منكم، ولست سوى ذلك.

إنني لست نادماً على شيء فعلته. لأنني حين أفعل أي شيء أفعله وأنا معكم. معكم تحمست ومعكم حزنت، وأنا معكم حتى النهاية.

إنني أقف معكم الآن وقد صدر ضدي حكم ظالم بالسجن. لكنني على قناعة ببراءتي منذ اللحظة الأولى سواء في وجداني أو وجدان الأمة. ولهذا السبب فإن هذا الحكم الظالم ضدي يُعد ميلاداً جديداً لمعركتنا من أجل الديمقراطية، بل بداية جديدة لها. فليباركها الله.

إذا فلماذا يتهمونني؟

إنهم يتهمونني باستنهاض الشعب ودفعه نحو العداوة والبغضاء... فأين هذا الشعب الذي أُستنفرت فيه العداوة والبغضاء؟ لماذا لم يخرج عبداً من عباد الله ولم يسأل ؟

إلا أنه متى تم الاهتمام بالشعب وبوجدانه وبإرادته وبقيمه وبمطالبه في هذا البلد ؟ وهل توقعات وآمال ورغبات الشعب في الشارع سواء كانوا ممن لا يجدون أحدًا بجانبهم، ويشعرون بالغربة كانت تلقى أي اهتمام من العناصر اللاديمقراطية والموجودة بالقمة؟

لكن لن تسير الأمور هكذا؛ لأننا نؤمن بالحرية وبإرادة الأمة لا بالقمع والاستبداد.

إننا نقول إن إرادة الدولة لن يمكنها أن تتشكل دون إرادة الشعب. لقد تأكد اليوم صدق ما قلناه من قبل بشأن العلاقات القائمة بين قوى الظلام والسلطة والتي أثرت على الآلية الإدارية والبيروقراطية بل وامتد التأثير على القضاء ذاته.

إنه بمجرد انتقال ملف القضية من محكمة أمن الدولة بديار بكر إلى ديوان المحاكمات بسبب الاستئناف، فإذا بمجموعة من الكتاب في وسائل الإعلام وكأنهم أخذوا التصريح في نفس اللحظة فقاموا مثل (الكورال) يرددون مطلبهم بالتصديق على الحكم، وإننا قد انتبهنا جميعاً لهذا الأمر. وقد تخطى الأمر ذلك فحينما كان الملف تحت البحث في المحكمة كان هناك بعض الكُتّاب بالصحف يقومون بذكر أكاذيب وإفتراءات ضدي، ويذكرون أن هذا نقلاً عن مسئولين كبار بديوان المحاكمات، وكل هذه الحرب الإعلامية كانت من أجل الضغط والتأثير بل وإرهاب القضاة في ديوان المحاكمات.

والقضاة الذين تأثروا بكل هذه الحملات اللاأخلاقية والظالمة قد وقعوا في ظل حالة نفسية وكأنهم هم الذين يُحاكمون، حتى صار إصدارهم للحكم ضدي بمثابة البراءة لهم !!

وفي واقع الأمر فإن صوت الشعب هو الذي سيحدد من المذنب ومن البرئ.

يا أمتي العزيزة!

إن سبب الضيق الموجود في بلدنا ليس شعر تمت قراءته، وليست مطالب بالحرية، وليس أشخاص تفكر وتتحدث. إنما سبب ذلك هو مفاهيم القمع والاستبداد، وسبب ذلك أيضاً هو ممارسات المافيا التي وضعت نصب عينيها سلب ونهب ثروات هذا البلد المادية والمعنوية والتي أصبحت الآن لا تعرف أي حدود قانونية وإنسانية.

إلا إنني أكرر مرة أخرى أن هذا الطريق ليس سبيل يُسلك.

ونحن نقترب من الألفية الثالثة تبحث المجتمعات العالمية عن سبل للتوافق أكثراً فأكثر مع العالم المتغير، ومازال هناك من في وطننا يريدنا أن نظل خلف أكثر الجمهوريات تخلفاً.

إنني أقول لا.. نعم .. لا .. لا أحد يقدر على اقتلاع هذه الأمة من سيرها نحو ركب الحضارة العالمي. إن قوى الفكر الرجعية التي لا تُسقط من كلامها كلمتي المعاصرة والغرب لا تريد لهذه الأمة معايير الغرب الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، وقوى الظلام التي لا تنوى جعل هذه البلد أن يتقدم ولو لخطوة واحدة نحو الأمام سوف تبهر

أعينهم إذا ما تمت مقارنتهم بدول العدالة العالمية التي لا تحيد عنها، بل وسوف يحكم التاريخ عليهم بحكمه الذي لا يتغير.

وهذه الأمة سوف تنشد أغاني الأخوة في أيام مضيئة وكل فرد فيها يشعر بأنه مواطن من الدرجة الأولى دون الشعور بأي تفرقة وهو مرفوع الرأس كريمًا في بلده.

وها أنا هنا أمام الرأي العام ببلدي الحبيب بل والعالم بأسره. وهم يقولون دون خجل إنني قمت بالدعوة للانقسام بسبب قراءتي هذه الأبيات، ويعاقبونني ووجوهم لا يتغير لونها خجلاً.

إنني كسياسي أرى حاجات هذا الشعب الحقيقية، وأنصت لصوته، وأشتغل في السياسة، أجد هذا الحكم ظالماً في هذا السياق. لأنه ليست لي أي حاجة سوى حب هذه الأمة والعمل من أجلها.

لا يوجد في هذا الوطن أي شخص له الحق في أن يدعي أنه يحب هذا الشعب العزيز أكثر من أحد آخر. ولا يمكن لمحبة الوطن ولا الأمة أن تتسنى في ظل احتكار العديد من القوى. فلو أن هؤلاء السادة يحبون الوطن والأمة بحق فليتفضلوا وليسألوا المواطن: هل أردوغان قام فعلاً بالدعوة للانقسام، وهل استنهض الشعب، أم أنه فقط خدم الشعب؟

وبهذا فإن العقلية المظلمة والاحتكارية التي تدعي أنها تحب الوطن والشعب أكثر من أي شخص قد اتهمت مع الأسف الشديد حب هذا الشعب لأردوغان وعشقه له وثقته به، بتهمة منافية للعقل، وأصروا على هذا الطريق الذي لا مخرج منه.

أصدقائي الحضور سيتم توزيع وثيقة عليكم. وهذه الوثيقة تعود إلى قبل خمس سنوات تقريباً وتحتوي على الوعود التي قدمناها في الاجتماع الصحفي الذي أجريناه في 19 يناير/ كانون ثاني لعام 1994م أي قبل شهرين من انتخابات المحليات. إن الوعود الموجودة بهذه الوثيقة هي بمثابة حجة بما قدمناه لأهالي اسطنبول. وأنا الآن أسأل:

هل أي واحد من السياسيين في بلدنا والذين يرغبون في القضاء على مستقبلنا السياسي يمكنه الآن أن يُذكِّركم بالوعود التي قدمها لكم قبل خمس سنوات؟ فلنترك التذكير جانباً، بل هل يستطيع أن يتذكر هو هذه الوعود؟

وهل ما قدمناه من وعود لشعبنا في هذه الورقة قبل 27 مارس / آذار قد تحقق بالكامل؟ أم لم يتحقق؟ إنني لا أريد أن أتطرق إلى التفاصيل، لكن لم تعد في اسطنبول جبال من القمامة مثلما كان بالأمس، ولم تعد تنسكب القذارة من الصنابير بدلاً من المياه، ولم يعد أهالي اسطنبول يستنشقون الهواء الملوث، ولم تعد شوكة الرشوة والفساد في الإدارة قوية كما كانت.

إنهم حتى وإن تظاهروا بعدم رؤية كل هذا فسيشهد عليه 12 مليون شخص في اسطنبول، وتشهد عليه أيضاً مليون شجرة قمنا بزراعتها، و الطرق، والميادين، ومحطات تكرير المياه المستعملة، ومياه الشرب، والإعلانات المسموعة والمقروءة والمرئية، كل ذلك مستعد لأن يشهد معنا.

ولو أن أعينهم لا ترى فليأتوا، ولنعقد لهم جلسة محاكمة في حضور شاهدينا، ولنحاكمهم هم محاكمة عادلة.

لقد تم تعذيب كل شخص يفكر ويتكلم ويخدم في هذا الوطن كثيراً. والآن يريدون تعذيبنا. لم ينتهي بعد كل شيء ها هنا التصديق على هذا الحكم بالسجن.

إنني سأظل أدافع إلى آخر رمق في حياتي عن حقوق الأمة في إطار القواعد الحقوقية العالمية ولن أصمت ضد الظلم. وإنني لن أفعل ذلك من أجلي فحسب، إنما سأبحث عنه من أجل العدالة، ومن أجلكم، ومن أجل تركيا بأسرها. ومن أجل هذا فأنا أبحث عن حرية الفكر، وعن حرية التعبير عن الحقائق. أبحث عن مفهوم في الإدارة لإناس شرفاء، وليس لذوي ذهنية العصابات. أبحث عن تسابق من أجل خدمة تُقدم بشرف للشعب، وليس المساومات التي تتم خلف الأبواب المغلقة. أبحث عن ديمقراطية في كل شبر من أرض وطني وفي كل نقابات تركيا، وليس عن القمع والاستبداد.

أبحث عن كل ذلك من أجل شعبي ومع شعبي الذي كل فرد فيه هو أخ لي. أبحث عن كل ذلك أيضاً من أجل من يخالفني الفكر، لأن هذه القيم ستكون لازمة لهؤلاء.

لا يجب على هذه الأمة أن تدخل الألفية الثالثة بصفتها دولة استنارة الفكر بينما قراءة الشعر فيها يُعد إثماً.

إننا حين احتفلنا بالذكرى 75 لتأسيس جمهوريتنا كان يجب ألا يتم تمزيق مؤسسات هذه الجمهورية بهذه الصورة المجحفة. كان يجب ألا نستقبل العام 75 لجمهوريتنا

الغالية بهذه الممنوعات الحقوقية وبهذا القمع وبهذه المحاولات لتنشأة إنسان أحادي التفكير والاتجاه.

إن هذا الحكم قد أسدل الظلال على الإيمان بالعدالة لكل الأمة؛ وليس فقط على المفهوم الحقوقي لهذه الأمة.

إنني متفائل مرة ثانية، ولا ينتابني الشعور بالكآبة طالما الشعب لم يشعر بها. وليشعر أردوغان بالكآبة، لكن لا يمكن أن تتخلل الكآبة إلى وجدان هذه الأمة الغالية ولو لمرة واحدة.

إنني أتوجه بالشكر لكل من ساندني ودعمني سواء من داخل الوطن أو من خارجه بمجرد أن تم إعلان القرار.

وأكرر ثانية: ها أنا ذا أمام الرأي العام لوطني الحبيب وللعالم بأسره، بل وأشعر بالارتياح. فلتستريحوا أنتم أيضاً !

وهذه الأنشودة لم تنته بعد...

والآن ألقي عليكم السلام مع خالص تقديري واحترامي"

إن أردوغان يحب أن يتوجه بالنداء إلى الشعب وأن يكون معه. فحين تتلاقي عيناه بأعين من ينصتون له يستخلص بكل سهولة مدى ثقتهم وحبهم له من خلال تلك المشاعر الكامنة في النظرات. وهذا أمر يريحه للغاية، ويجعله يشعر بأفضل أحواله.

أنهى أردوغان حديثه وتوجه إلى غرفته وكان سعيداً. ألم يقل: "إن هذه الأنشودة لم تنته بعد" لقد كان يؤمن بها حقاً في أعماقه.

كان أردوغان طوال فترة رئاسته للبلدية يعمل ليل نهار. كان يريد ألا يخزل من أعطوه أصواتهم. ومثلما قال في الاجتماع الصحفي أنه أوفي بما وعد، ولم يخدع الشعب، ولم ينس قط ما قدمه للشعب من وعود. وكان يعلم أن الشعب لن يترك أردوغان بمفرده ولن ينساه أبدا.

كان المكان ما يزال يعج بالناس، وكان الجميع لا يريد الذهاب تاركًا الرئيس حزيناً. وأردوغان أيضاً لا يغادر نافذة غرفته. ويلقي السلام على من يتظاهرون من أجله.

وفي تلك الأثناء كان "**أحمد أرغون**" من الذين يقفون بجواره، وأشار بيديه إلى أردوغان أن ينظر إلى ناحية الطريق المقابل، فكان يشير إلى إمرأة تمسك بلافتة ومتكأة على سور مسجد (**شاهزاده**).

وحينما شرع أردوغان في قراءة اللافتة بدأت شفتاه في الارتجاف، وانتابه شعور غريب حتى أنه أمسك نفسه عن البكاء بصعوبة.

حينما عرف أردوغان أنه لن يستطيع أن يمنع دموع عينيه توجه على الفور نحو غرفة عمله الجانبية الصغيرة، ومن خلفه **"أحمد أرغون"**.

وجلس أردوغان واضعاً رأسه بين يديه، وظل هكذا لفترة. وحين شعر بوجود **"أحمد أرغون"** في الغرفة نظر إليه في هدوء واستجمع قواه مرة أخرى. واتجه إلى الخارج قائلاً لنفسه بصوت خافت **"ما الذي أفعله؟!"**.

وتوجه إلى النافذة مرة أخرى، فإذا بالمرأة مازالت هناك واللافتة معها. ثم وجه نظراته نحو الأشجار الممتدة على قارعة الطريق مثلما يفعل كل يوم لكن هذه المرة كانت النظرات أكثر عمقاً...

حتى وإن كان الحكم قد تم التصديق عليه، فمازل أردوغان مستمرًا في وظيفته كأن شيء لم يكن، ذلك لأن القرار لم يُعلن بعد في الصحيفة الرسمية. وقام بتوضيح ما يجب توضيحه وأشار للشعب بالمكائد التي تُدبر خلف الأبواب المغلقة والتي تبرر أمام الشعب باسم الديمقراطية. وبصحيح العبارة أنه حين ننظر إلى أردوغان بنظرة خارجية لا نجده في حالة من الاستياء والامتعاض رغم كل ما يتعرض له. لأنه متوكل على الله.

فالتوكل على الله هو سمة أردوغان التي لا تفارقه. فهو حتى في أكثر المواقف صعوبة لا يتخلى عن التوكل على الله بإيمان عميق ومخلص. وهذا التوكل هو الشعور الذي جعل منه مؤمناً بالقضاء والقدر وثابتاً في نفس الوقت. فهذا الشعور أيضاً هو الذي طالما أمد أردوغان بالقوة أمام كل المصاعب التي واجهها، وما جعله أيضًا يقف على قدميه بثبات في بيئة العمل السياسية الممتلأة بالمصادمات والأمواج المتلاطمة. فالتوكل بالنسبة **"لأردوغان"** هو حالة فردية من النشاط الروحي والتي جعلت لديه المقدرة في أن يسير بمفرده في الطريق الذي يؤمن بصحته وجعلته أيضاً يعتمد على نفسه ويتحدى كل المخاطر بل ويهب نفسه كل ذلك. فهذه الحالة النفسية مع توكله هي التي تميز أردوغان وجعلته مستقلاً عن غيره.

وعلى الرغم من أنه اليوم رئيس للبلدية، والغد سيتركها، فإنه يستمر في أداء مهام وظيفته ابتغاء مرضاة الله، وكفاه ما وجده من مشاعر من الجميع الصديق منهم والعدو، وكان ذلك سبباً آخر في زيادة احترام الشعب له.

وعليه فقد قامت شركة (**سوبر أون لاين**) في تلك الأيام بعمل استطلاع للرأي العام من خلال سؤال هو: **"من أكثر رئيس للبلدية قدم خدمات إلى اسطنبول"**، وكانت نتيجة الإجابة على هذا السؤال هو حصول أردوغان على نسبة 90.4 بالمائة وسجل رقماً قياسياً وذلك عن حب واقتناع.

أسقط ديوان المحاكمات رئاسة أردوغان لبلدية مدينة اسطنبول الكبرى بتاريخ 5 نوفمبر / تشرين ثاني 1998م. وترك أردوغان رئاسة البلدية بعد أربع سنوات وسبعة شهور وخمسة أيام قضاها في منصبه وانضم إلى صفوف الجماهير كمواطن عادي في 6 نوفمبر / تشرين ثاني 1998م.

وغادر أردوغان البلدية بصورة هادئة بعد أن أُقيل من الرئاسة بصورة رسمية. لأن رد الفعل الذي شكله القرار سواء كان غضب، أو دهشة، أو إحباط، أو حزن كان قد انتهى. ولم يحدث في ذلك اليوم أي شيء غير متوقع.

فقد غادر أردوغان مع صديق أو اثنين من المقربين له بعد أن أعد متعلقاته الشخصية وجمعها. وفي 18 نوفمبر / تشرين ثاني اجتمع مع الصحفيين الذين كانوا يتابعونه على مدار أربع سنوات ونصف على العشاء. وفي نهاية الاجتماع وبعد أن قام بتوديع مراسلي التلفاز والصحف لدي البلدية وكذلك المصورين ألقى كلمة، وبعد قوله: **"إنني أترك هذا الكرسي، فلتسامحونني"**، ثم توجه للجمع في نهاية حديثه قائلاً: **"لكنني لا أودعكم"**.

وعقب مغادرة أردوغان لمنصبه قام مجلس البلدية باختيار وكيله للقيام بأعمال رئيس البلدية لحين اختيار رئيس جديد، فأُسندت هذه الوظيفة إلى السيد **"على مفيد غورتونا"**. وبعد أسبوع واحد فاز السيد **"على مفيد غورتونا"** في الانتخابات التي أقيمت في مجلس البلدية بمنصب وكالة الرئيس لشغل الستة أشهر الباقية.

وعلى الرغم من أن هذه الانتخابات قد تمت في أسبوع واحد، إلا أن الجدل حولها استمر لفترة طويلة.

حتى وإن كان أردوغان قد ترك منصب رئاسة البلدية إلا أن ثقله السياسي ما زال قائماً في مجلس البلدية.

وعليه قامت مجموعة حزب (**الفضيلة**) بتنظيم اجتماع برئاسة رئيس المدينة "**نعمان قورتولموش**" من أجل تحديد الاسم الذي ستوكل إليه الرئاسة في الفترة المتبقية. وفي هذا الاجتماع الذي حضره أردوغان تم التوصل لرأي يقول إن صلاحية تحديد وكيل الرئيس تعود إلى أردوغان نفسه. وأن أعضاء مجلس البلدية من غير أعضاء حزب (**الفضيلة**) قد اتفقوا أيضاً على نفس الرأي. لأن من سيرشحه أردوغان سيكون وكيل الرئيس.

توجه أردوغان بالشكر لأعضاء المجلس، ولكنه لم يذكر الاسم الذي سيطرحه عليهم. وأراد أن يعرف من أصدقائه أعضاء المجلس من يريدون ترشيحه. لذا توجه بكلمته إلى "**نعمان قورتولموش**" قائلاً: "**فلتقوموا أنتم بعمل تصويت سري لتتعرفوا على وجهات نظر أصدقائكم، وتأتونني بهذه الأسماء دون القيام بترتيب لها، وبذلك تكونوا قد يسرتم علي الأمر.**" ثم انصرف عن الاجتماع.

وقامت المجموعة بعمل التصويت، لكن على الرغم من تنبيه أردوغان لهم بعدم عمل تصنيف للنتائج إلا أن رئيس المدينة قام بترتيبها. وقام المجلس التفيذي للمدينة بتحديد النتيجة في مضبطة، ثم قام أعضائه بتوقيعها. وحين رأى أردوغان المضبطة عرف أنهم قاموا بترتيب النتائج فقال لهم: "**ما كان عليكم فعل هذا**" وأوضح أنه حزين لذلك. ثم قال: "**إن الشخص الذي أفكر في اقتراحه عليكم قد لا يكون هو من حصل على أعلى الأصوات وفقاً لهذه المضبطة. وعلى الرغم من ذلك لو ذكرت لكم الشخص الذي اقترحه وظهرت عليه سلبيات ما في المستقبل فسوف تلقون باللوم عليّ. لذا لم يتبق أمامي اختيار سوى أن أرشح الشخص الحاصل على أعلى الأصوات وفقاً للمضبطة، فليكن خيراً!**"

وكان الاسم الحاصل على أعلى الأصوات وفقاً للمضبطة هو: "على مفيد غورتونا".

وفي تلك الفترة اتخذ القرار بأن تقام الانتخابات العامة لمجلس الشعب مع الانتخابات المحلية في مارس / آذار من عام 1999م. واستخدم أردوغان حقه القانوني بأن قام بتأجيل اليوم الذي يدخل فيه السجن. فلم يطاوعه قلبه في أن يترك أصدقائه بمفردهم في أعمال الانتخابات التي سوف تبدأ بعد فترة.

كان أحد المرشحين الذين قام أردوغان بزيارة لدعمهم هو الأستاذ الدكتور **"نجيب تايلان"** الأستاذ بكلية العلوم الدينية بجامعة (مرمرة) المرشح عن حزب (**الفضيلة**) للدائرة الأولي بـ (**تكيرداغ**). و**"تايلان"** هذا رجل معروف من خلال النوادر التي يحكيها لمن حوله أو بالأحداث التي يحكيها بصورة فكاهية.

وعند خروج أردوغان مع **"تايلان"** في إحدى الزيارات للمقاطعات المجاورة توجه السيد أردوغان بسؤال إلى **"تايلان"**: **"كيف تسير الأمور يا أستاذي، هل ترى نفسك محظوظاً؟"**

"والله يا سيادة الرئيس لنا مرشح لرئاسة بلدية تشورلو، وحسب التقارير الموجودة لدينا فإن الأمور تسير على ما يرام."

"كيف؟"

"سأحكي لك، بالأمس تجولت في تشورلو مع مرشحنا هذا. وكنا نمر أمام أحد محال تصليح إطارات السيارات، وكان الرجل جالساً على مقعد خشبي ويشاهد المارة بعينيه وهو نصف متيقظ وكأنه بائس. وألقينا عليه السلام حينما مررنا من جانبه، وهو بالطبع رد لنا التحية. وقال لي صديقي هذا معنا.

وكلما مررنا على أحد التجار في طريقنا سواء كان بائع خضروات أو بقّال أو على صيدلية أو فرن فإذا بصاحبي إما يشير بعينيه أو يميل على أذني قائلاً: هذا أيضاً معنا، إلا أنني لم أعد أتحمل، وحكيت له إحدى نوادري. ورأيت أنه ربما يعتبر منها ويتراجع عن ثقته المطلقة في كل من رآهم.

"وماذا كانت هذه الفكاهة ؟"

"ذهب "تمل" إلى أمريكا ظناً منه أنه سيجد هناك عملاً بسهولة. إلا أنه ظل هناك فترة طويلة بدون عمل. وفي أحد الأيام رأى أحد الإعلانات: (**خمس دولارات على كل أذن واحدة من أذان الهنود الحمر. .. الإستعلام بالحانة المجاورة!**)

بدأ في هذه الوظيفة، وكان العمل جيداً لكنه متعب وخطير في نفس الوقت. فقال في نفسه أفضل شيء أن استدعي دورسون، فليأتي من البلد هو الآخر.

وبالفعل حينما أصبح زميله معه ازداد العمل سهولة ومتعة. والمكسب يقسم على اثنين، لكن في نفس الوقت يربحان كثيراً.

وفي أحد الأيام النحسة لم يستطيعا أن يحصلوا على مرادهم اليومي، وكانا يتجولان في وسط الغابة، وازداد تعبهما حتى أنه لم يعد في مقدرتهما أن يخطوا خطوة واحدة، فجلسا معاً ليستريحا، وإذا بهما ينامان من شدة الإرهاق.

وبعد فترة استيقظ تمل من نومه فإذا به يرى المئات من الهنود الحمر من حوله، فأيقظ دورسون قائلاً: هيا استيقظ... استيقظ! إن لم يكن ما أراه حلماً فإننا قد جمعنا الأموال."

وحينما قام الأستاذ نجيب بحسه الأدبي بتغيير العبارة الأخيرة المستهجنة، ووضع مكانها "**جمعنا الأموال**" .

فإذا بالسيد أرغان يهمس قائلاً:

"يا أستاذي! لا يليق بك أن تكتم أصل الفكاهة عن الناس..."

أنهي "**حسن يشيلداغ**" أعماله بالقنصلية، واتجه نحو الباب للخروج. ووقف حينما رأى أحد رجال الشرطة في مكتب الأمن:

"**هل جنكيز هنا؟**"

"**بالأعلى.**"

وبعد أن قال: "قبل أن أغادر، سأذهب وألقي عليه السلام أولاً."، توجه مباشرة نحو المصعد دون انتظار ما سيقوله موظف الأمن.

والمعتاد أنه لا يستطيع أحد الصعود لأعلى دون موعد مسبق. لكنهم يعرفون أنه والسيد جنكيز متحابين للغاية، لذا كانوا يجعلونه خارج هذه القاعدة.

فرح كثيراً السيد "**جنكيز**" حينما رأى أمامه "**حسن**". وكان بالغرفة شخصان من العسكريين بملابس قاتمة اللون.

فقال له: "مرحبًا بك ياصديقي العزيز حسن. تفضل بالجلوس فلأعرفك على صديقيّ: إنهما من تركيا، وكلاهما أيضاً متقاعدان من عندنا، إنهما صديقان قديمان !"

ولم تكن المحادثة جذابة فبمجرد انتهاء التعارف قام الضيفان بالتوجه ناحية التلفاز وشرعا في مشاهدة الأخبار. وحينما قال المذيع إن الحكم بالسجن على رئيس بلدية مدينة اسطنبول الكبرى قد تم التصديق عليه من ديوان المحاكمات، وكانت مشاهد أردوغان هي الخلفية.

فتغير لون وجه السيد "جنكيز" اشمئزازاً وتوجه ناحية الضيفين قائلاً: "ذهب دون أن تذبحوه، يا لصوته، إنه مازال يتحدث".

فرد الضيف الكبير في السن قائلاً: "لا تقلق!" وكان صوته أجش وخشن. "لم يتبق سوى القليل... سننتهي من أمره في السجن!..."

أما السيد "**حسن**" فقد تجمد في مكانه من دهشة ما سمع، فكان لا يصدق أذنيه!..

فقال في قرارة نفسه: "انظر إلى تهور هذين الرجلين. يبدو وكأنهما لم يكتفيا بتدبير الاتهام، إنما أيضاً لا يستنكفون من ذكره على الملأ".

ولما خشي انفضاح أمره بسبب قلقه المتزايد، هم بالخروج من الغرفة. وقال: "**بعد إذنكم، ينبغي علي الذهاب، فلو تأخرت سأواجه ازدحام المواصلات**".

وبينما كان متوجهاً نحو المصعد كانت رأسه تؤلمه ولم يستطع منع قدميه من الارتجاف. وكانت هذه المعلومة التي حصل عيها للتو مهمة بقدر حياته؛ لأن "**جنكيز ألقان**" هو المسئول عن مكتب الإستخبارات القومية بسفارة سويسرا.

وبعد أسبوعين من هذه الواقعة كان "**حسن يشيلداغ**" في تركيا. وأول ما فعله هو إخبار أخيه "**ذكي يشيلداغ**" العضو بمجلس بلدية مدينة اسطنبول الكبرى. وكلاهما اتفقا على أن إخبار أردوغان بهذه المعلومة ليس أمراً مناسباً. وبينما كان "**ذكي**" يفكر في أي من التدابير يمكن اتخاذها، فإذا به يقول: "**يا أخي الكبير لا داعي لأن نطيل المسألة. أنت أيضاً ستدخل السجن مع أردوغان، فأنت لست بغريب عن السجن. فهذا هو أنسب الحلول، ألست ترى ذلك؟**".

وكان أخاه محقاً.

فرح "**حسن يشيلداغ**" كثيراً حينما أنهى دراسته الثانوية واستطاع أن يفوز بالالتحاق المدرسة العليا الفنية للتدريس. لكنه اعتباراً من الصف الأول بالدراسة لم تتسنى له الفرصة ليتذوق طعم الدراسة بالمدرسة. إذ إنه ذات يوم جاءت مجموعة من الخارج تقدر بعشرة إلى خمس عشرة طالبًا وقاموا بالهجوم على فصله، وشرعوا في ضرب طالبين كانا يكتبان في صحيفة (**المترجم**) و(**كل يوم**). إلا أن "**حسن**" بحماسة الشباب لم يستطع تحمل هذا الموقف، إضافة إلى أنه صاحب حزام أسود في التايكوندو فزاد ذلك من حماسته. فأوسع جزء من المهاجمين ضرباً مبرحاً، إلا أنه أثناء المشاجرة تعرض لضربة على رأسه بقطعة من المعدن أدت إلى جرح رأسه وإصابته بغيبوبة. وتمت معالجته بأن قطّب جرح رأسه ثماني غرزات. لكن بعد هذه المشاجرة لم يكن من السهل أبدا أن يبعد صفة "**المقاتل المثالي**" عن نفسه.

وازدادت شهرته بصورة بالغة حين تردد إلى الأسماع مهارته في القتال، إلا أن حياته ازدادت صعوبة أيضاً بنفس الدرجة. فانضم بلا حيلة منه إلى جمعية (**منارة المثاليين**). وحين لم يجد الدعم الكافي من مقر الجمعية بـ (**قاضي كوي**) انضم إلى مقرها الآخر بـ (**أوسكودار**).

وفي تلك الأثناء قامت حكومة حزب الشعب الجمهوري بإغلاق منارات المثاليين، وأسست مكانها (**جمعية الشباب المثاليين**) برئاسة "**محسن يازجي أوغلو**".

وقامت الجمعية الجديدة بمحاولات من أجل فتح شعبة (**أوسكودار**)، وفي النهاية كُللت مجهوداتها بالنجاح. وعندما أصبح "**حسن**" رئيساً لجمعية الشباب المثاليين بـ "**أوسكودار**" ظن أنه قد نجا ظاهرياً، وأن الموقف قد انضبط نوعاً ما.

إلا أنه لم يمض عاماً إلا والأمور بدأت مرة أخرى في السوء، وتم إلقاء القبض عليه بتهمة (تكوين عصابة) مع عشرين آخرين من أصدقائه.

وفي يناير / كانون الثاني من عام 1979م تم استجوابه مرة أخرى على مدار خمسة عشر يوماً كان يتعرض فيها للتعذيب طوال اليوم في "**السجن السياسي**". ثم بعد ذلك بدأت سنوات سجنه التي مرت في سجني (**السليمية**) و(**مالتبه**) العسكري. وانتهت كل القضايا التي رفعها طوال العشرين شهراً التي قضاها في السجن بالبراءة.

والآن كان سيبدأ حياة جديدة.

لكن لم يتحقق ذلك.

لأنه لن تمر فترة طويلة، وسيفهم بعدها أن قرار الحبس قرار ظالم ، وأن حكم القضاء ببراءته ليس كافياً لأن يتصالح مع النظام.

فبعد إخلاء سبيله بشهرين كان مخططو انقلاب 12 سبتمبر/ أيلول على رأس الدولة ، وحتى لا يضيعوا وقتاً أيضاً قاموا بأعمال تعجيزية. ففي البداية قاموا بالهجوم على منزله وعذبوا أخيه الأكبر، ثم أمه وأبوه. فاضطر للجوء إلى سويسرا. وعاش هناك حتى هذا الوقت الذي سوف يكون فيه رفيق الدرب لأردوغان في سجن (**بينار حصار**).

حينما قرر "**حسن يشيلداغ**" ألا يترك أردوغان بمفرده في السجن خشية ألا يتعرض للقتل فكان أول ما فعله هو أن ذهب إلى البنك، وأخذ دفتر شيكاته معه. وكان هدفه من ذلك هو أن يدخل إلى السجن بأن يكتب لأحد أصدقائه على نفسه شيكاً ولا يسدد المبلغ المستحق بالشيك حين يأتي ميعاد سداده.

وجلب أحد المحامين لصديقه حتى يقدمه إلى المحكمة. وكان الرقم الموجود على الشيك هو 370.000 ليرة تركية، وهو آنذاك مبلغ لا يعد قليلاً. وفي النهاية قُدم للمحاكمة بتهمة كتابة شيك بدون رصيد.

ولو انتهت القضية في غير صالحه سيتم الحكم عليه بعقوبة 12 شهراً. وفي المرافعة يطلب بنفسه من القاضي بأن يحكم بحبسه. ويندهش القاضي من هذه الطلب غير المعقول الذي لم يصادفه طوال عشرين عاماً قضاها في مهنة القضاء.

ويقول حسن للقاضي: "لو لم تحكم علي بالحبس فالعلاقة التي بيني وبين صديقي لن تدفع له قيمة الشيك. وأنا أيضاً لا أريد أن يتبرع هو بهذا المبلغ لكوني صديقه." ويقنع القاضي بأن المخرج الوحيد من ذلك هو الحكم بالسجن.

وفي النهاية وعلى الرغم من ضيق الوقت وترهل النظام القضائي فقد كللت مجهوداته بالنجاح، واستطاع أن يقنع القاضي بإصدار حكم ضده بالسجن.

وبدأ **"حسن"** في البحث عن أردوغان من أجل اطلاعه على الأمور، ووجده في أحد الصالونات الرياضية المغلقة في **(سقاريا)** وهو يلقي حديث له. فتوجه نحو المنصة وقدم له حكم المحكمة، وقال له **"أنا مستعد!"**.

وبحثا سوياً الاحتمالات بشأن أي من السجون سيقضون بها فترة العقوبة: وحينما استعرضا سجون **(آردك)** و**(قاره مرسل)** و**(تشورلو)** و**(آق يازي)**، اتفقا في النهاية على سجن **(بينار حصار)**.

فتوجه "حسن يشيلداغ" أولاً إلى السجن وتجول به، وأعد قائمة بطلباته الخاصة:

فقام بتنظيف الغرفة المخصصة لهما جيداً بعد أن أخذ التصريح من إدراة السجن، وألصق ورق حائط على الجدران، وفرش سجاد على الأرض، وجدد الأدوات الصحية والكهربائية، ووضع سخاناً لتأمين المياه الساخنة. وقام بطلاء أبواب الغرفة المفتوحة على الممر وعلى الحديقة، ووضع لهم مزاليق لا يمكن فتحها إلا من الداخل فقط. ووضع حوائل مغناطيسية على السقف وحساسات كهربائية في الحديقة. ووضع في كل نقاط الضعف التي وجدها كاميرات للمراقبة.

وجاء دور الأثاث على **"ارهان شانول"** فقاموا بتحويل الغرفة التي سيقيم بها **"حسن"** مع أردوغان إلى غرفة تصلح للمعيشة لفترة طويلة وللعمل أيضاً من خلال تجهيزها بمبرد كبير وماكينة لغسل الملابس وأخرى للأطباق، ومناضد للعمل والاجتماع، وكراسي مغطاة بالجلد وأطقم للجلوس وتلفار كبير الشاشة.

وفي تلك الفترة لم يتم نسيان السجانين والمسجونين أيضاً. فتم جلب لكل منهم بنطلون وقميص ونعل وملابس رياضية.

ولم ينس **"حسن يشيلداغ"** أن يسلم اختصاصاته لأحد الأصدقاء فذهب إلى سويسرا. وبعد أن أتم ذلك وأستودع أسرته في معية الله عاد مرة أخرى، وبعد أن أتم كل أموره بالخارج قام بتسليم نفسه إلى السجن قبل الرئيس بثلاثة أيام، وهناك تم استقباله استقبال الملوك من المساجين والسجانين. وحين كان يقوم بتوزيع الهدايا التي جلبها معه تحول السجن وكأنه في احتفالية بالعيد.

وهناك قام بإلقاء نظرة أخيرة على الغرفة وعلى التدابير الأمنية التي أعدوها:

كل شيء مضبوط وفي محله.

وأصبح سجن (**بينار حصار**) التابع للجمهورية التركية وكأنه يميل برأسه كطفل مطيع مستعد لاستقبال **"ضيفه التاريخي"**.

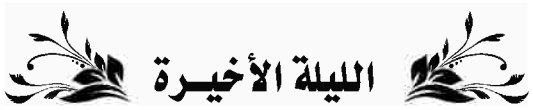

الليلة الأخيرة لأردوغان قبل السجن

"**محمد أقباي**" المعروف في الإذاعة باسم "**محمد غازاجان**"، أكثر الإذاعيين في تركيا شهرة وجمهورًا، وربما أيضاً أولهم.

وأحد مميزاته الأخرى أنه من الأشخاص الذين يمكنهم الوصول سريعاً إلى أردوغان ، وهذا يعود إلى تعرفه عليه أثناء رئاسته للبلدية. ففي تلك الفترة كان يغطي في بلدية مدينة (**اسطنبول الكبرى**) الكثير من (**الحفلات الموسيقية الشعبية**). كانت الحفلات الأولى هي تلك الحفلات التي بدأت بالدعاية لزراعة 50.000 شجرة باسطنبول، والحفل الموسيقي الماراثوني الأوروآسيوي، واستمرت الحفلات الموسيقية ومنها حفل حملة 200,000 شجرة لاسطنبول وحفل 400,000 شجرة، ثم حفل المليون شجرة لاسطنبول. ولا يمكن لأي شخص من أهالي اسطنبول أن ينسى (**حفل الجمهورية الموسيقي**) الذي أُقيم بانضمام مليون شخص تقريباً.

كان نجم الحفلات الموسيقة بلا أدنى شك هو الفنان "**أحمد قايا**".

نظم ذلك الحفل "**محمد جازاجان**" وكان بمثابة وداع لأردوغان قبل دخوله إلى السجن، وبالطبع شاركه الفنان "**أحمد قايا**" ولم يتركه بمفرده.

وقبل أن يبدأ "أحمد قايا" بالعزف في الحفل الموسيقي قال على الملأ: "إني أتمنى في الذكرى الخامسة والسبعين على تأسيس جمهوريتنا أن نعيش أيام أفضل، وأن نلتقي جميعاً في جمهوريات تحترم الإنسان، وتتيح حرية التعبير، ولاتعتقل من يغني أغنية، أو يقرأ شعراً... وأنا أعزف من أجل كل الأبطال المسجونين والذين سيدخلون السجن...". ثم بدأ يغني أغنية الشفق لـ "نفزاد تشاليك": "لا تبحثي عني هنا يا أماه / ولا تسألي عن اسمي على الباب / ولا تنتزعي النجمة الساقطة على شعرك / لاتبكي يا أمي..."

وكانت ليلة يوم الخميس الموافق 25 مارس / آذار 1999م هي آخر ليلة لـأردوغان في بيته قبل دخوله السجن.

اتصل "**محمد جازاجان**" بالرئيس في نفس الليلة من البرنامج الذي يقدمه في الإذاعة على الهواء، ليودعه من ناحية وليجعله يشارك الجمهور أحاسيسه وأفكاره في هذا الوقت من ناحية أخرى، **فقال:**

"إنني أهدي باسمي واسم كل المستمعين كل هذه الأغنيات والتي قمنا بإذاعتها منذ بداية البرنامج إلى ملك القلوب السيد أردوغان. إنه أمر عسير للغاية أن نوضح من هو أردوغان... وكون أردوغان الذي قام برئاسة بلدية مدينة اسطنبول الكبرى طوال الفترة السابقة محبوبًا لهذه الدرجة في كل أنحاء تركيا أفلا يعبر ذلك عن مدى اشتياق الناس للجمال والمودة والوفاء والصدق؟... إننا ندعو له الله أن ييسر أمره، وإن خلف كل محنة منحة. وقد كان أحد أصدقائي من مقدمي البرامج يقول: إنه (ملحن الأغنية التي لا تنتهي أبدا)، وإنني أقولها له وهو معنا على الهاتف:

- "**مرحباً بك يا رئيس!**"

- "**مرحباً بكم جميعاً!**"

- "أشكرك باسم كل المستمعين لوجودك معنا في أخر ليلة لك خارج السجن. إنك رجل رائع. والأكثر روعة أن تكون معنا في ليلة كهذه..."

- "**إنني أتوجه بالشكر لكم جميعاً.**"

- "**يا سيادة الرئيس إن هذا المساء جميل للغاية، ومساء سعيد. إنني على وجه الخصوص أردت أن أسمع دعاء منك في هذه الليلة، أريد أن أسمع صوتك. إنني مضطرب وحزين أيضاً لما سيحدث غداً. كيف ترى هذه الليلة يا رئيس، وما الذي تفعله فيها ؟**"

- "**إن منزلي الآن يعج بالناس، فضيوفي كُثر. فوج يأتي وآخر يذهب. إضافة إلى أنني أتلقي الكثير والكثير من المكالمات الهاتفية.**"

- "**ما الذي تشعر به يا رئيس، أيمكننا التعرف على مشاعرك الآن ؟**"

- "**لو صح التعبير عن مشاعري من خلال كلمة واحدة، أقول إنني سعيد. فأنا أدخل السجن بسبب أفكاري وآرائي، فأنا مدان بقراءة الشعر، لذا أشعر بالسعادة. لقد ذهبنا سوياً إلى غازي عنتب، ورأيت معي تطلعات الأهالي، فوجدان الشعب لا يقبل**

التهمة التي ألصقها بي البعض. وأنا سعيد من هذه الناحية. إنني أعشق أمتي، ووطني. وأرى نفسي كإنسان وهب نفسه للمبدأ الذي يقول بإن (أفضل الناس أنفعهم للناس). وبهذا فلا يمكن لأي شخص أن يتهمني بأنني قمت بحث الشعب على العداوة والبغضاء وبالدعوة للعصبية الدينية أو العرقية، ولا يمكنه أيضًا أن يقصيني عن خدمة الأمة. وإنني أقول لهم إن هذه الأنشودة لن تنتهي هنا"

- "إنني أؤمن من صميم قلبي بكل ما تفضلت به، وإنني على ثقة يا رئيس من أن تركيا تراك محقاً وتثق فيك. إن الإنسان إذا ما تعرض للظلم فإنه يشعر بالإحباط، أليس كذلك يا رئيس؟ "

- "إنني مثلما أوضحت اليوم على قناة (د) التلفزيونية بأن سقراط حينما تم الحكم عليه وعند دخوله السجن فإذا بزوجته تبكي، فقال لها سقراط مالذي يبكيك؟. فقالت له زوجته لقد حكموا عليك بالسجن ظلماً، وأنا أبكي على ذلك.

فقال لها يا زوجتي.. يا زوجتي! إن كان هذا الحكم عادلاً أكان أفضل؟!. فمربط الفرس هنا. والحمد لله أن الذين يبكون عليّ من خلفي يبكون وهم يعرفون أنني مظلوم، فهم يبكون على ما يؤمنون به. وإنني أقول إنه في حياة سقراط كانت هذه المحطة، وأنا الآن في هذه المحطة. وإنني شبهت هذا الوضع بالسكتة الموسيقية في نوتة اللحن، حتى أن أحد المحامين اتهمني قائلاً ماذا تقصد بهذه السكتة. وإن شاء الله سوف نعبر هذه السكتة، وسنمضي قدماً في خدمة الأمة من مكان ما انتهينا."

- **يا رئيس قدّمَك زيلي في غازي عنتب للجمهور قائلاً:** " ها هو يأتي ملحن الأغنية التي لا تعرف النهاية. وهو تشبيه بديع للغاية. غداً سوف تؤدي صلاة الجمعة في مسجد الفاتح، ثم إلى أي سجن ستتوجه؟"

- "سجن بينار حصار بمدينة قيرقلارآلي"

- "سجن بينار حصار بمدينة قيرقلارآلي.. وحسبما علمت فإن السيارات ستسير وراءك طوال الطريق."

- "لا أعرف حتى الآن. أنا سأصلي الجمعة مع أصدقائي في البلدية وزوجتي وأبنائي في مسجد الفاتح، ثم سأذهب من هناك إلى السجن. وفي الغد أيضًا سأشيع من مسجد

الفاتح جنازة صديقي وأخي الذي طالما أحببته كثيراً بطل البلقان في المصارعة توفيق آيدانيز، وبعد أن أرافقه إلى مثواه الأخير، سأسير في طريقي نحو السجن."

- "يا رئيس كيف هي الحالة النفسية لأهل بيتكم؟"

- "الحمد لله جيدة. ومن الطبيعي أن تكون هناك بعض المشاعر الجياشة من آن لآخر، لكن الوضع بصورة عامة جيد للغاية. فهم الآن يضحكون جميعهم. وهم سعداء للغاية لأنهم سوف يأتون معي إلى باب السجن."

- "وماذا عن مخططاتك بعد الخروج من السجن يا رئيس ؟"

- "إن هذا ستحدده الظروف، فلو استمر وضع عدم اتضاح الرؤية كما هو عليه الآن في تركيا سيكون من الصعب التكهن بشيء. إذ إننا آنذاك سوف نسقط في نفس المستنقع الذي سقط فيه غيرنا. وسنقول حينها ما مضى لا رجعة فيه، أما الآن فهو ما نعيشه هذه اللحظة."

- "إنني أتوجه إليك بالشكر يا رئيس. وأقبل يديك. وعيد سعيد، وأقدم خالص تقديري واحترامي لعائلتك ولمحبيك وللجميع."

- "وأنا أيضاً أشكرك كثيراً وأتركك على خير."

26 مارس / آذار 1999م، يوم الجمعة

سيتوجه اليوم رئيس بلدية مدينة (**اسطنبول الكبرى**) أردوغان إلى سجن (**بينار حصار**) بمدينة (**قيرقلارآلي**) ويسلم نفسه لقضاء العقوبة الصادرة ضده بالسجن لمدة أربعة أشهر.

وقبل التوجه إلى السجن كان عليه واجب مهم للغاية ينبغي عليه إتمامه وهو أن ينضم لجنازة صديقه الذي طالما أحبه كثيراً والذي وافته المنية قبل يوم واحد، وهو بطل البلقان في المصارعة توفيق آيدانيز، فسينضم مع الآخرين للصلاة عليه في مسجد الفاتح.

"**توفيق آيدانيز**" مصارع شهير، فهو بطل البلقان في المصارعة لعام 1969م. وهو من منطقة (**قاسم باشا**) وصديق مقرب لأردوغان ولعائلته، وهو رجل شجاع قوي النفس والجسمان...

وحينما كان أردوغان مرشحاً لرئاسة بلدية (**باي أوغلو**) في انتخابات عام 1989م تعرض للتهديد بالقتل. وحينما علم "**توفيق آيدانيز**" ذلك، وكان وقتها يعيش في سويسرا، إذا به يأخذ تصريح من مكان عمله ويعود إلى تركيا على الفور؛ ليقف بجانب صديق عمره أردوغان إلى أن انتهت الانتخابات.

وفي انتخابات عام 1994م تلقى أردوغان نفس التهديدات، فما كان من "**توفيق آيدانيز**" إلا أنه أسرع بالمجي كالمرة السابقة، وأسرع بالوقوف إلى جانب صديقة القديم تطوعاً منه.

كانت مراسم الجنازة مزدحمة. وكان أردوغان سيتوجه إلى السجن بعد أداء صلاة الجنازة مباشرة. ومع ذلك أتى عشرات الآلاف من الأهالي ليودعوا أردوغان فكان هؤلاء الناس مع السيارات الخاصة والأتوبيسات يملأون الشارع المطل على المسجد والشوارع الجانبية كلها.

كانت المحافظة متأهبة، فتم إيقاف القافلة في المسافة من المسجد حتى مقابر (**تورغوت أوزال**) ثلاث مرات، رغبة في تفريقها؛ إلا أن الأهالي أصروا على الذهاب مع أردوغان. فاضطرت قوات المحافظة إلى التراجع.

وكانت القافلة تتحرك ببطئ لأنها كانت طويلة جداً. وعندما وصلت إلى سجن (**بينار حصار**) كان المساء قد حل.

اقتربت الحافلة التي كانت تقل أردوغان من باب السجن بصعوبة بالغة وذلك بسبب ازدحام واصطفاف عشرات الآلاف ممن جاءوا ليودعوه. والناس لا يعبأون بالتحذيرات، فكانوا يعملون على الاقتراب أكثراً فأكثر من حافلة أردوغان ليروه للمرة الأخيرة قبل دخوله السجن، فكانوا لا يعبأون حتى بأن الحافلة ربما تصدم أحدهم.

وإذا بصوت يجعل كل هذا الجمع ينتبه في صمت شديد كان أردوغان يلقي أخر كلمة له قبل دخوله السجن.

"إخواني الأعزاء!

إنني أريد قول بعض الكلمات. اليوم هو 26 مارس / آذار لعام 1999م. وبعد غدٍ إن شاء الله عيد الأضحى المبارك. وإني أتمناه عيداً مباركاً على كل أهالي اسطنبول وكل أفراد أمتي والعالم الإسلامي بأسره.

فهذا العيد له خصوصيته، فقد مر إخواننا في كوسوفا بأيام عصيبة في الأوقات الأخيرة، فأنا أتوجه إليهم بكل أمنياتي بأن يعودوا إلى ديارهم في أسرع وقت، وبقضاء عيد مبارك يتخلله السعادة والسلام والحرية. كما أرسل من هنا خالص تقديري ومحبتي لإخواني من شباب الطيارين الذين تحملوا مهمة شاقة ومشرفة حتى ينقذوا إخواننا في كوسوفا من ظلم الصرب، وأتمنى لهم عيداً مباركاً. وأتمنى أن يعودوا إلى وطننا بسعادة وسلامة وهم ناجحون في مهمتهم ليشرفوننا جميعاً.

إخواني الأعزاء :-

إنني لست حانقاً على دولتنا أو مستاء منها، فمعركتي الحقيقية هي إزالة تلك البقع السوداء التي تجعل المواطنين مستائين أو حانقين من بلدنا. وإنني خلال الأربعة أشهر التي سأقضيها في السجن سأنشغل بتقييم المشروعات التي طالما قمنا بها حتى هذه اللحظة. وهذه المشروعات إنما تشترك في هدف واحد وهو أن نصل بوطننا وامتنا في مجالات الاقتصاد، والصحة، والتعليم، والعلم، والإدارة المحلية، والرياضة، وحقوق الإنسان، والتكنولوجيا، وفي الدفاع، والعلاقات الدولية بما يتناسب ويليق بمعدلات الألفية الثالثة. لذلك أريد أن أرسل رسالة إلى كل أطفالنا وشبابنا في مراحل التعليم المختلفة من الإبتدائية إلى الجامعة. إن تركيا سوف تصبح بحلول عام 2000م بلدكم الجميل والمستنير، إلا أن هذا يقتضي منا جميعاً العمل المتواصل. وإنني أعدكم بالأصالة عن نفسي بأنني سوف أعمل كثيراً بالداخل كما كنت بالخارج. وأنتم فلتجتهدوا جيداً في مدارسكم. ولتتمنوا ما شئتم، ولكن عليكم الاجتهاد بالقدر الذي يوصلكم في النهاية إلى أحلامكم هذه. اجتهدوا جيداً لتكونوا مهندسين جيدين، وأطباء أكفاء، ومعلمين مهرة، وإداريين محنكين وحقوقيين عادلين، نعم حقوقيين عادلين، وأكررها ثانية... حقوقيون أكفاء. فأنا الآن ذاهب لأداء واجبي، وأنتم فلتؤدوا واجباتكم جيداً.

لا أجد أنه من الضروري أن أتوجه بكلمة إلى الشعب؛ فقد طُفت خلال الشهر الأخير كافة أرجاء (الأناضول)، ومررت بالعديد من المحافظات من (**سامسون**) إلى (**أرزينجان**)، ومن (**قيرشهر**) إلى (**إزمير**). وذهبت إلى (**غازي عنتب**) وإلى (**كيليس**)، و(**يالوفا**) و(**مانيسا**)، و(**بورصه**)، و(**قسطمونو**)، و(**كوجه آلي**)، و(**سقاريه**). ووجدت

أن شعبنا يعرف كل شيء أكثر منا جميعاً من خلال إرثه التاريخي الثري وبفطنته وفراسته ، بل ويُقيِّم الأمور بصورة صحيحة. ولذلك ما ينبغي عمله ليس توجيه رسالة للشعب، إنما علينا نحن أن نفهم جيداً الرسائل التي أرسلها إلينا الشعب. إن غايتنا السياسية تفرض علينا هذا المبدأ، أن نقرأ جيداً تلك الرسائل التي بعث بها الشعب إلينا. وإنني اعتقد بأنه حتى الذين كانوا لا يعيرون اهتماماً حتى هذه اللحظة إلى تلك الرسائل التي يبعثها الشعب سوف يبدأون في فهم الكثير من الأشياء اعتباراً من صباح 19 إبريل / نيسان . إنني لا أريد أن أطيل عليكم أكثر من ذلك. فحينما يأتي على رأس العمل السياسي من هم صادقون وأهل للثقة، فإنني أظن أن من لا يعيرون اهتماماً للشعب سوف يعانون من صدمة كبيرة. إنني أتوجه بخالص شكري وتقديري لكم جميعاً رجالاً ونساءً، صغيركم وكبيركم، ولكل من رأيتهم من شعبنا الغالي والذين ودعونني بدموع الأعين وبالدعاء في كل الأماكن التي جبتها. وأريد أن تعرفوا أن هذا ليس حب من طرف واحد؛ إنما هي محبة ومحبة متبادلة. فليديم الله عز وجل محبتنا ويزيدها. وأستودعكم الله، ولكن مهما يكن فأرجو أن تسامحونني. فربما هناك الكثير من مواطنينا ممن أدميت قلوبهم من أجلي، لذا اطلب منكم أن تسامحونني. وإنني دوماً سأكون بجانبكم بدعائي. وأرجو منكم أيضاً ألا تنسوني من خالص دعائكم!

حينما نسطر كلماتنا هاهنا فإن لي رجاء واحد منكم: حينما تمرون أمام أحزاب أو هيئات سياسية تختلفون معها فلا تظهرون الامتعاض، إنما كونوا هادئين ووقورين للغاية، واجعلوا امتعاضكم الحقيقي يملأ صناديق الانتخابات في يوم 18 إبريل / نيسان.

أصدقائي الأعزاء، إننا في طريق ضيقة طويلة، نمضي فيها الليل والنهار. وبينما أنهي حديثي فأريد أن أكرر مرة أخرى هذه الأنشودة التي **أرددها دائماً:**

إننا مضينا معًا في هذه الطرق..
وبللنا ماء المطر
والآن فكل ما سمعته في الأغاني
كل شيء يذكرني بك."

عيد سعيد عليكم جميعاً، ولينير الله مستقبل وطننا تركيا!...

أستودعكم الله."

أنهى أردوغان حديثه وبجانبه "**أحمد آرأوغلو**"، و"**حياتي يازيجي**"، ودخل معهما إلى السجن وانغلقت أبوابه الحديدية عليهم.

أما ما حدث بعد ذلك فيرويه "حسن يشيلداغ" زميل أردوغان في غرفة السجن:

"اتجه السيد أردوغان إلى الداخل مع السيد حياتي يازيجي. فاتجهت أنظارنا نحوهما، وصعد إلى أعلي. وكان بالطابق العلوي "**آرهان شانول**"، و"**ذكي يشيلداغ**" وغيرهم. وكان الملازم الأول والنقيب ووكيل النيابة هناك... وتعرفوا جميعاً على بعضهم البعض. ثم اتجهتُ أنا والسيد أردوغان إلى غرفة السجن الخاصة بنا.

كنت انتظر الوقت الذي سيفضي إلي السيد أردوغان بما يجيش في نفسه عن اللحظة الأولى لدخول السجن وعن حالته النفسية لأنني كنت أعرفها، إلا أنني لم أجد منه أي رد فعل سوى أنه نظر حوله وقال لي: "**لقد أصبحت جيدة!**".

إن العقاب بالحبس متعلق (**بتقييد الحرية**)، ولهذا لا يتدخلون فيما تفعله بالغرفة أي كان طالما أنت بداخل السجن. ونحن قمنا ببعض الأشياء كما نراها مناسبة لنا.

وحينما كنت بالسجن في انتظار الرئيس قمت بالاجتماع مع المساجين ووجهت لهم هذه التعليمات مراراً وتكراراً: لا يتم التدخين بجانب السيد أردوغان، ولا يجلس أمامه أحد واضعاً قدما فوق قدم، لا يقوم أحد أمامه بحركة استهزائية، ويجب على الجميع التحلي بالاحترام!

هذه القواعد كانت تطبق حرفياً أيضاً على من يأتي للزيارة من خارج السجن. ومدة الزيارة هي 20 دقيقة فقط.

والتزم الجميع بهذه القواعد، ولم يخرج عنها أحد خلال الفترة التي قضيتها بالسجن.

أصبحنا في منتصف الليل، وكنت قد وضعت على الحائط تقويمًا جلبته معي من سويسرا. فسأل عنه الرئيس، وقلت له إن كل يوم سنقضيه هنا سنضع عليه خط على هذا التقويم، وحين ينتهي الشهر، سنغير صفحة التقويم، فلكل شهر صفحته وصورته الخاصتين. فقال تمام، وأخذ القلم قائلاً بسم الله ووضع خطاً فوق اليوم الأول.

ومرت الأيام التالية مشحونة بالعمل حتى أننا في أغلب الأوقات كنا ننسى أن نضع الخط على الأيام بالنتيجة لمدة أسبوع.

وحينما خلدنا للنوم كانت الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل، وقد كنت مجهداً لدرجة كبيرة فبمجرد أن وضعت رأسي على الوسادة حتى استغرقت في النوم. واستيقظت الساعة الخامسة صباحاً على صوت خفيض، ونظرت، فإذا بي أجد الرئيس يستعد لصلاة الفجر. وعلى الرغم من أني لم أنم جيداً، إلا أنني ضغطت على نفسي وقمت فتوضأت.

ولم أكن بعيدًا عن الصلاة تماماً، في البداية كنت أؤدي صلاة الجمعة، إلا أنني منذ عام 1978م حينما دخلت السجن واظبت على أداء الفروض الخمسة. وكنت وقتها زعيم المساجين بسجن (**مالتبه**). وهناك جعلت الجميع يواظب على الصلوات الخمس بدون استثناء. ووقتها بدأ البعض في الاعتذار عن صلاة الفجر بحجة أنهم (**جُنب**). ونظرت فإذا بعدد المعتذرين عن صلاة الفجر يزداد يوماً بعد يوم، فقمت بتسخين المياه في قارورة ضخمة، حيث قمت بربط كابل كهربائي بشفرتي الحلاقة، وأضعهما في القارورة منذ المساء، وعندما يأتي ميعاد الفجر تكون المياه قد أصبحت ساخنة، وحين ذاك من يقول أنه (**جُنب**) أرد عليه قائلاً اذهب واستحم ونحن في انتظارك. وبعد عدة أيام لم يعد هناك من يعتذر قط عن أداء الصلاة.

والتاريخ يكرر نفسه، فها أنا ذا في السجن مرة أخرى...

وكنت أقول لنفسي سنصلي ما إجماله ست ركعات فقط، لن يستغرق الأمر عشر دقائق، وبعدها أعود للنوم مرة أخرى، ولن تكون الصلاة سببا في موتي على أية حال.

وبعد أن أدينا صلاة السنة نهضت وأذّنت أذان الإقامة، وأمني الرئيس في الصلاة. كان صوته في تلاوة القرآن الكريم عذبا طليا يجعل الإنسان هادئاً... وطالت بنا الصلاة بعض الشيء لأنه قرأ سورة (**يس**). ثم ختم الصلاة، وبعد الانتهاء نظرت في الساعة فإذا بي أجد أن الصلاة معه استغرقت خمس وأربعين دقيقة!

بهذا مضى أول يوم له في السجن وكنت أظن أنه أطال في الصلاة نظراً لحالته المعنوية، لذا تركت الأمر يمر.

ولأتكلم بصراحة أنه عندما أطال الصلاة في اليوم الثاني أيضاً وقع الشك في قلبي، ولكني قلت في نفسي من الواضح إنه لم يتغلب بعد على هذه الحالة النفسية، ولهذا لم أتفوه بكلمة.

لكن ما هذا أيضاً؟

ألم تمض ساعة كاملة في أداء صلاة الفجر وختامها في اليوم الثالث أيضاً ؟

وبمجرد أن ختمنا الدعاء وقبل أن أمسح بيدي على وجهي كنت قد خيرت نفسي: إما أن أكون راضياً بقدري وحينها أصمت، وإما أرسل إلى الرئيس رسولاً عادلاً يمكنه أن يشرح له أنني على وشك الانهيار من قلة النوم.

وبدلاً من أن أضيع الوقت فتحت الموضوع مع "أحمد أرغون" ظناً مني أن هذا هو الحل الأمثل. وفي اليوم التالي:

- إذا بأرغان يقول لي: "لك شكوة مني."

- فقلت **"معاذ الله"**

- انظر لما سأقوله: "نواصل السهر حتى الصباح، وعندما يحين الفجر نصلي، ثم ننام."

وفي الأيام التالية قمنا بتطبيق البرنامج الذي اقترحه الرئيس، ولم يكن سيئاً، فعلى الأقل لم يكن نومنا يتقسم.

فكنا نستيقظ قبل الظهيرة بفترة، ونستعد لليوم. وبعد تناولنا لطعام الإفطار يتبقى لنا من الوقت ما يسمح بأن نلقي نظرة على الصحف. وعقب ذلك تبدأ الزيارات. وتستمر المباحثات حتى المساء.

وكنا مساءً أثناء تناول العشاء أو بعده مباشرة نجتمع مع الأصدقاء المقربين، وكانوا يتشاورون مع الرئيس حول الموضوعات الموجودة في جدول الأعمال.

كان له في الخارج مجموعة من الأصدقاء تتشكل من ثلاثة أشخاص. وكل أسبوع يعرضون على أردوغان ما قاموا به فيما يتعلق بالموضوعات المطروحة على جدول أعمال الأسبوع ويتناقشوا من حول الملفات التي قدموها له فيما يخص الأسبوع المنصرم. وكانت هذه الاجتماعات التي تُعقد مرة واحدة أسبوعياً لا ترتبط بوقت فتنتهي وقتما انتهى العمل.

كان رجال الشرطة وبعض من البروقراطيين الذين يعملون في المناطق المجاورة يأتون أيضاً في أيام المباريات وخصوصاً في تلك التي تجرى في نهايات الأسبوع لمشاهدة هذه المباريات في الشاشة العملاقة التي وضعناها بأعلى.

كان الرئيس في الساعة الحادية عشر مساءً تقريباً يبدأ في قراءة الرسائل الواردة إليه. وبقدر ما أتذكر فقد تلقى 13,000 خطاب، وقد قرأها جميعاً، بل وكتب رداً على كل واحد منها. وخصوصاً حينما كان يقرأ خطابات الفتيات الدارسات بمدرسة (**الأئمة والخطباء**) كانت عيناه تفيض بالدمع.

وهناك خطابات أثرت فيّ شخصياً، وأحد هذه الخطابات والذي لن أنساه أبدا هو خطاب مرسل من فتاة تعمل في أحد مصانع الملابس، وكانت تخاطبه قائلة: "**يا رئيسي**"، ومن جزء منه كتبت: "**إنني حينما قررت الكتابة لك سخرت مني زميلاتي في العمل، وقلن لي من أنت لتكتبي لأردوغان، إنه رئيس بلدية كبير! لن يفتحه لقراءته حتى وسيظل مغلفًا كما هو... فقلت لنفسي ماذا سيحدث، فلأكتب الخطاب ويكفيني أنه على الأقل مر من بين يديه...**"

وحينما قرأنا الخطاب اغرورقت أعيننا بالدموع. وكتب لها السيد أردوغان الرد في نصف صفحة قائلاً: "ابنتي العزيزة!". ولم تمض فترة طويلة إلا وجاء خطاب آخر من نفس الفتاة وتقول فيه إنها لا تستطيع أن تعبر عن مدى سعادتها لكون السيد أردوغان قد أولاها هذه الأهمية ورد عليها بهذه الصورة. وتقول إن صديقاتها أصبن بالدهشة جراء ذلك، وأنها وضعت الخطاب على المنضدة وقرأته عليهن مراراً وتكراراً.

وكتبت فتاة مخطوبة أنها أخرت زواجها؛ وقالت معللة ذلك: "لأنني انتظر حضور سيادتكم لعقد القران". وإنني اعتقد أن أول عقد قران حضره السيد أردوغان هو عقد قران هذه الفتاة.

كل الخطابات كان يكتب الرد عليها بنفسه وبخط يده. وفي إحدى المرات قال له إلكر أيجي: "لقد تعبتَ كثيراً، لو تسمح أكتب أنا الرد على هذا الخطاب الذي أمامك"، لكن الرئيس وبخه بشدة على هذا القول. وكان ذلك الخطاب من فتاة تدرس بمدرسة (**الأئمة والخطباء**) في إحدى مقاطعات محافظة (**تشوروم**). وقال السيد أردوغان لـ "**إلكر**" وهو غضبان: "**إن هذه الفتاة الصغيرة جلست وكتبت الخطاب بيدها، أفلا يستلزم ذلك أن أكتب لها الرد بيدي أنا؟**".

لقد كنا نعرف أننا أنهكنا رجل البريد كثيراً. لهذا كنا في كل مرة يأتي فيها رجل البريد لا نتركه يعود إلا وأعطيناه علبة من الشيكولاته، أو من الحلوى على سبيل التقدير.

وكنا نمارس الرياضة مرتين أسبوعياً، بواقع ساعتين في كل مرة. وكان يأتي لنا أيضاً مرتين أسبوعياً مدرساً في اللغة الإنجليزية. وكنا نصوم يومي الاثنين والخميس.

وقمنا بتشكيل فريق عمل خارج السجن، فقد كان أصدقاؤنا يقومون في البداية باستقبال الزائرين الآتين لزيارتنا، وكانوا يساعدونهم في كثير من الأشياء كالحصول على تصريح الزيارة من وكيل النيابة.

وكنا نستضيف الزائرين في حالة إذا ما كانوا مجموعات في صالة الزيارة. ففي خلال الأربعة أشهر التي قضيناها في السجن جاء إلينا أكثر من 30.000 زائراً بما في ذلك الزائرين الأجانب.

كما كان هناك بعض الأشخاص الانتهازيين الذين أتوا إلى سجن **(بينار حصار)**، ليس لزيارة أردوغان بل كانوا يتلكأون في محطة البنزين المجاورة والتي كانت تستخدم كمكان لاستراحة الزائرين، وذلك لتحين الفرصة ومقابلة كبار المسئولين ببلدية اسطنبول الذين يأتون لزيارة أردوغان لتحقيق منافع شخصية بتملقهم. خاصة أنهم ظنوا أن تواجدهم يظهرهم كمحبي لأردوغان، فيلبي المسئولون مطالبهم.

وكان يأتي أشخاص للزيارة ولكن يُسجل في الكشوف أنهم غير مرغوب فيهم حيث كان هؤلاء من البيروقراطيين الذين يستهدفون أن يؤثر **(رئيس البلدية)** السابق على ساحات العمل، أي أنهم يستهدفون مصالح شخصية.

وأنا لن أنسى أبدا زيارتين أثرتا على مشاعر الرئيس كثيراً. الأولى كانت من **"سادات"** المصاب بمرض في عضلاته وكان بفريق **(فنار باهتشه)** الرياضي، والأخرى كانت من **"قاره حسن"** الذي أصيب بكسر في الرقبة وهو يغوص في البحر وأصابه الشلل، وكلاهما جاء على كرسي متحرك لزيارة الرئيس.

كما كانت هناك أيضاً زيارات عجيبة. فكان أحد الأصدقاء العاملين بالجمارك يأتي كل أسبوع وفي يده زهرة قرنفل واحدة وعلبة سجائر. وقد توجهت برجاء إلى وكيل النيابة كي لا يصرح له بالزيارة أكثر من ذلك، حيث إن هناك الكثيرين ممن يأتون للزيارة ولا يتسنى لهم مقابلة الرئيس نظراً لضيق الوقت.

أما أكثر زيارة استمتعت بها فكانت زيارة سادة الغجر. فقد تجمع سادات الغجر في (أدرنه) وجاءوا لزيارة السيد أردوغان، وكان مجموعهم تسعة أشخاص. وكانوا يتحدثون بلكنتهم الخاصة، ولم يجد الرئيس غضاضة في أن يتحدث إليهم بلكنتهم الخاصة هذه. وقد تبادلوا الحديث بتلقائية وروح مرحة حتى أننا نسينا أننا في سجن، حقيقة كان يوماً سعيداً للغاية.

ولي مع **"ساري لطفي"** الذي جاء لزيارة الرئيس واقعة طريفة، إضافة إلى أنه يعرفني. فقد سألني عن سبب دخولي إلى السجن قائلاً: **"ما سبب وجودك هنا؟ "**. فأجبت وتحدثت معه عن موضوع الشيك باختصار، ويا ليتني ما قلت له، لأن ما ذكرته كان سبباً في ابتزازي بعد عدة دقائق.

مدة الزيارة 20 دقيقة وهو أمر معلوم، وبسبب كثرة عدد الزائرين فإنني كنت لا أسمح لأي زائر مهما كان أن يستغرق أكثر من مدة الزيارة المحددة. أما **"لطفي"** فأصر ذات مرة أن أجعله يتباحث مع الرئيس لمدة 45 دقيقة، وحينما قلت له لا يمكن، إذا به يُصر. وفي النهاية قال لي: **"إما أن تجعلني اتحدث مع الرئيس 45 دقيقة مثلما أريد أو إنني سأقوم بدفع قيمة الشيك فتخرج من السجن. والاختيار لك !"** ففكرت، وقلت في نفسي قد يفعلها لطفي هذا ويدفع قيمة الشيك، فاضطررت إلى القبول قائلاً له: **"تفضل يا عزيزي لطفي"**.

وحينما اتحدث عن الزيارات فأول ما يتبادر إلى ذهني هو زيارة "مراد أقصو"، وفيما يلي قصة الزيارة :

جاء إليّ "مراد أقصو" بعد أن أنهى زيارته للرئيس، وقال لي: "يا سيد حسن هناك موضوع أريد أن اتحدث معك بشأنه." وأكمل قائلاً: **"تعلم أن السيد حسن جلال جوزال مثله مثل السيد أردوغان قد تم الحكم عليه في قضية رأي، والحكم قد تم التصديق عليه. وسيدخل السجن بعد خروجكم بفترة قصيرة. وبقدر ما رأيت فإن هذه الغرفة منظمة إلى حد كبير، وأرى أن يأتي إلى هنا لقضاء فترة عقوبته. فما رأيك أيبدو ذلك معقولاً؟"**

- فقلت له: "معقول"

- "حسنًا، ولكن هل يمكنه الاعتماد على شخص أمين وعاقل يساعده خلال الفترة التي سيقضيها هنا؟"

- **"إنني أظن أن هناك أحد الأشخاص يصلح لذلك"**. وذكرت أنه من (**غازي عنتب**) ومن قادة المساجين وطلبت من البعض أن يستدعوه.

- وكان **"محمد"** هذا يبلغ من الطول 185 سم، وهو شاب شجاع وقوي وعاقل ومن المساجين الشباب المحكوم عليهم حديثاً. وعندما جاء قمت بتعريفه إلى **"مراد أقصو"** بنفسي، وتحدثا سوياً لفترة. وعندما انتهى الحديث بينهم انصرف إلى غرفة سجنه.

وقال مراد أقصو: "يبدو عليه أنه إنسان جيد، لكنني لم أسأله، بأي تهمة جاء إلى السجن؟"

- فقلت: **"بتهمة التصدير"**

- **"نعم قدم أوراقًا خاطئة أو زور في المستندات ؟"**

- فقلت: "لا يا سيدي، لا علاقة لما ذكرت بسبب دخوله إلى السجن، إنما هذا الصديق دخل السجن بسبب (**تصدير الهيروين**).

حينما سمع **"محمد"** ذلك اندهش بشدة، ثم انتابته حالة من الضحك الهستيري.

فقلت له: **"يا صديقي، ما الذي يضحكك في هذا الأمر؟ إن هذا المكان سجن، وهذا هو أحسن صديق يمكنني أن اقترحه عليك. أما إذا كنت ستطلب أن يكون طبيباً أو مهندساً كالأمهات اللاتي يبحثن عن زوج لبناتهن فهذا ليس المكان المناسب لذلك."**

استمر "حسن يشيلداغ" في الحديث ومما في نفس المكان:

إنني حينما جئت من سويسرا جلبت معي أطعمة للإفطار تملأ حقيبة كبيرة. إلا أنني اضطررت لأن أقوم بتوزيعها على المساجين.

كنت أريد أن يكون إفطار أول صباح لنا إفطارًا مميزًا. لهذا أعددت مائدة الإفطار بعناية شديدة، ودعوت الرئيس. وحينما رأى المائدة قال: **"ما هذا يا حسن؟ احمل هذا الطعام من هنا الآن ! وانتبه جيدًا كي لا يكون على المائدة أكثر من ثلاثة أنواع من طعام الإفطار بخلاف الخبز."**

كان من الواضح أنه لم يتأثر بأي نوع من أنواع الطعام خاصة أنواع الجبن والزبد والمربى التي وضعتها على المائدة بعناية بالغة، ورفض أن يجعل إفطارنا الأول مشتملاً على هذه الأطعمة اللذيذة.

ولم أقل سوى ما يمكنني قوله آنذاك: فليكن يا رئيس!

لقد وافقته وفعلت ما بوسعي في هذا الشأن، ومرة أخرى قلقنا بشأن الأطعمة التي يجلبها الزائرون معهم. فقد كان توزيع هذه الأطعمة على المساجين بالتساوي أمراً صعبًا.

ولهذا طلبنا من الزائرين بأن يحضروا معهم الكتب فقط إن أصروا على إحضار شيء حتى كانت المكتبة التي أنشأناها في طابق الإدارة تزداد فيها أعداد الكتب مع مرور الأيام. وعند خروجنا من السجن كانت سجن (**بينار حصار**) قد امتلك مكتبة كبيرة.

وذات يوم أخبرنا "**أرهان شانول**" أن صاحب مطعم (**قومور**) يريد أن يرسل لنا وجبة سمك ..!

فقلت لصديقي: هذا لا يمكن. فالسمك له رائحته المميزة. إذا كان السمك سيكفي كل المساجين فلا مشكلة، أما إذا كان يقصدنا نحن فقط فلا يمكننا القبول!

إننا نحقق العدالة هنا حتى في أبسط الأشياء. فما نأكله، يأكل منه المساجين. وما نرتديه من ملبس، يرتديه المساجين. ومن ليس معه نقود نعطيه. والمريض منهم نرسله للعلاج بالمستشفى. وإن لم تفعل ذلك فسيحقد عليك الرجال، ويكيدون لك، وينتهزون أقرب فرصة للتخلص منك. ففي الغرفة المجاورة يوجد سبعة مساجين منتسبين لحزب (**العمال الكردستاني**)، وفي الغرفة المقابلة هناك خمسة مساجين منتسبين لحزب (**ديار بكر**) الشعبي، والغرف الأخرى مماثلة.

ومع إصرار "**أرهان شانول**" قبلتُ. فأتوا بحافلة متوسطة، كان بها مواقد تعمل بالغاز. وكانوا ينوون القيام بطهي الأسماك بالخارج ثم إدخالها لمن في داخل السجن. لكن الرياح كانت في ذلك اليوم شديدة، ولهذا لم تشتعل المواقد جيدًا من شدة الرياح. فقلت لهم أدخلوا المواقد داخل السجن!

نادلان، وطباخان، وموقدان، والأطباق، والمعدات، الكل بالداخل ! وكلما انتهى الطباخان من طهي طعام قدمه النادلان إلى المساجين وكنا نأكل جميعًا بشهية كبيرة.

كان وكيل النيابة قد عاد هو الآخر من مهمته الاستطلاعية، وحدثته نفسه للمرور على السجن كي يستطلع الأحوال. فقمنا بدعوته هو الآخر على الطعام. وبينما كان الطعام على وشك الانتهاء فإذا بوكيل النيابة **يسأل قائلاً:**

- "هذان الصديقان من أي غرفة في السجن؟"
- "من تعني؟"

"إنني أسأل عن هذين الاثنين(وأشار بيده) اللذان يرتديان القميص ورابطة العنق."

"آه.. أتقصد هذان؟ إنهما نادلان يا سيدي وكيل النيابة. إنهما هنا لتقديم خدمة الطعام، وليسا من المسجونين."

- "ماذا ..! أأتيتم برجال من خارج السجن إلى هنا؟ أتقصدون ذلك؟"
- "إذا كان السمك جاء من الخارج، فمن الضروري أن يأتي النادل ...!!"

ولم يعطني فرصة لاستكمال كلامي، ونهض فجأة ونزل للطابق السفلي، وحينما رأي الطباخين والمواقد والمعدات اشتد غضبه وقال: "**إنكم ستجلبون المشاكل لتقع كلها فوق رأسي. أي عدم مسئولية هذه يا أخي!**" وكان يتحدث ويصرخ بصوت عالٍ لدرجة أنه لو سمع صراخه أحد من خارج السجن لظن أن هناك تمردًا داخل السجن.

وحينما بدا عليه شيء من الهدوء أردت أن أقول له: "يا سيادة وكيل النيابة إننا انتهينا من تناول الطعام، سيجمعون أشياءهم ويذهبون حالاً، لا تقلق نهائياً"، إلا أنني لم استطع أن أوجه له الحديث لغضبه الشديد.

وفي الحقيقة لم يكن يهمني أحد ولا أخشى أحد قط ولكني كنت أخشى أن يستغل هذا الرجل سلطته ويمنع عنا بعض الأشياء. أو بمعنى أصح أن يفسد النظام الذي أسسته هنا، وسنصبح حين ذلك في مهب الريح.

فنظرت إلى السيد أردوغان، فإذا به على درجة كبيرة من الهدوء، ويشاهد من المكان الجالس به ما نحن بصدده ويبتسم.

وبينما كانت الأمور تسير بشكل طبيعي، لم يشغل ذهني سوى ذلك الرجل (**رجل الإستخبارات المشئوم**) الذي قابلته في سويسرا، والذي كان السبب الرئيس في مجيئي على هذا النحو إلى تركيا. فليس من اليسير نهائياً تحديد ممن ومن أين سيأتي الخطر. فكنت مضطراً للاشتباه في أي شخص ومن أي شيء.

وذات يوم جاء شاب محكوم عليه إلى السجن. وكان ذو بنية رياضية، وطويل إلى حد كبير. فتفحصت ملفه فإذا به معاقب بالسجن لأنه (**قاوم موظفا أثناء تأدية وظيفته**).

فطلبت من رئيس المساجين أن يضع كاميرا في ركن ما حتى نسجل لهذا الشاب كل شيء حتى مكالماته، ونبهته أن يضعه نصب عينيه ولا تغفل عنه. وكان الغريب في الأمر أن كل الزائرين له شباب وبنيانهم رياضي مثله.

وبعد فترة شعر هذا الشاب بأن الأمور لا تسير بشكل طبيعي نحوه، فجاء إليّ ووضح الأمر بأنه أحد متخصصي الدفاع عن النفس، وأن زائريه هم من تلامذته في الصالة الرياضية التي يمتلكها.

وسجين آخر ممن انتابني الشك حولهم كان شابا قال إنه أنهي خدمته العسكرية حديثاً. وفي أول يوم له بالسجن جاء إليّ وقال لي إنه يريد أن يكون في خدمة السيد أردوغان، ولو أنني سمحت له بطلب أن يقيم معنا في نفس الغرفة. وأظهر وثيقة عضويته في تشكيلات **(صقور المقاطعة)** التي كانت موجودة في عهد حزب الرفاه كي يؤكد كلامه. وبحثت في الأمر فوجدته شخصًا غير معروف.

طلبت ملفه من رئيس المساجين، ونظرت فيه فوجدت أنه قد تم الحكم عليه بسبب **(عدم إطاعته الأمر العسكري)**، وفي نفس الوقت وجدت أن الحكم الصادر عليه هو أربعة أشهر. وقد تفهم رئيس السجن أمرنا، ولم يرد أن يزعجنا، حين طلبنا منه ألا يخرجه من غرفته بخلاف أيام القراءة.

كان أساس المشكلة التي أعيشها يكمن في أن موظفي حماية الأفراد الذين يأتون لسجن **(بينار حصار)** كان يأتون من سجون أخرى. ولأنهم قادمون من الخارج فليس من الممكن أن نتعرف على كل منهم وما هي ظروفه، وكان هذا الوضع يسبب لي حالة من القلق والضيق.

وكنت أعرف أن حرصي بهذه الصورة يسبب لي بعض المشاكل أحياناً، ومع ذلك كنت متيقظاً بشكل دائم لمعرفتي ما قد يجلبه علينا عدم الاحتياط. وكان تيقظي بهذه الصورة ليلاً ونهاراً يعرضني للتعب أحياناً.

ذات ليلة سمعت صوت خشخشة تأتي من الحديقة، فانتبهت جيداً، فكانت الخشخشة تأتي على فترات قصيرة. حتى أن هذا الصوت أثار انتباه السيد أردوغان.

وكانت الحسّاسات الموجودة في الحديقة تصدر أصواتًا في حالة وجود أي حركة

بالقرب منها. إلا أن الإنذار لم يعمل. فكان لهذا الوضع تفسير واحد عندي وهو أن النظام الذي وضعته في الحديقة تم تعطيله.

فقلت متمتماً بيني وبين نفسي لقد جاءوا! عندما وجدوا أن كل المحاولات التي قاموا بها سابقاً قد ضاعت هباءً فقد أرسلوا هذه المرة (**فريقاً**). فانتزعت أضخم سكين لدينا نستعمله في تقطيع الطعام، وتمركزت خلف الباب المطل على الحديقة، وكان الرئيس يراقبني باهتمام وهو جالس يقوم بأعماله على منضدته.

انقطع الصوت الصادر من الحديقة، إلا أن نفس الصوت بدأ يأتي من ناحية باب الغرفة. فظننت أنهم يعملون على كسر الباب. لقد كنت مضطرباً لدرجة أنني كنت كقوس من الحديد الصلب. ومرة أخرى كنت انظر إلى السيد أردوغان بطرف عيني، فكان هادئاً جداً. وكان يشاهدني وهو جالس متكئاً إلى الخلف مشبكاً يديه على صدره.

قمت بمسك مقبض الباب بهدوء. وكانت خطتي أن أفتح الباب فجأة وأقوم معتمدًا على عنصر المفاجأة بضرب أول من أراه أمامي، وكنت أتوقع أن يكون رجلاً مقنعًا بملابس سوداء، ثم أقوم بالهجوم على الآخرين بالسكين الموجود في يدي.

قمت بالعدد إلى ثلاثة، وصرخت قائلاً "**بسم الله**"، وفتحت الباب بسرعة!...

ولم أكن مخطئاً بشأن الدهشة التي ستسببها حركتي المفاجأة هذه. إذ بفأر من فئران المزارع وقد تجمد أمامي لا يعرف ماذا سيفعل، وكان ينظر إلي وعينيه ترف. وشعرت وكأن هناك زنبرك في قدمي وقد تحرر مرة واحدة حتى صار الفأر تحت قدمي.

مددت رأسي إلى داخل الغرفة وناديت على الرئيس:

- **"إنه فأر! "**
- **"حسنًا..."**
- **"أنا أقتله!"**

مخطـط قتــل أردوغان في السجن!

تعد الشهادة السرية للشهود التسع الموجودة في الملفات الملحقة بوثيقة الادعاء الثانية للتحقيق في قضية تنظيم الأرغنكون (*) على درجة كبيرة من الأهمية.

فها هي شهادة لشاهد سري اسمه الكودي "**حصار**" موجودة في الملفات الملحقة بوثيقة الادعاء الثانية يقول فيها ما يلي: "**إن أردوغان كان سَيُقتل في سجن (بينار حصار). وقد تم تحديد سجينين باسم "رمزي" و"فاضل" لتنفيذ جريمة الاغتيال هذه. إلا أنه تم التراجع عن الاغتيال في آخر لحظة. لكنني لا أستطيع الجزم بأنهم كانا سيقتلونه بأنفسهما، أم سيساعدان قاتل آخر لأداء المهمة...**"

- **الأقوال التي ذكرها "حصار" ووقّع عليها عندما دخل السجن بتهمة عادية كانت كالتالي:** "حينما كنت في (قيركلارألي) تعرفت على مصطفى دويار. ثم بعد ذلك دخل "**ودات ارجين**" إلى السجن. ونما إلى سمعي أن بعض الأشخاص سيقتلون دويار. فنقلت الموضوع إلى إدارة السجن، إلا أنهم لم يتخذوا أية تدابير وقائية. ثم هددني "**ارغين**" ورجاله. وفي تلك الأثناء أراد "**دويار**" أن ينتقل إلى سجن آخر، وبالفعل ذهب إلى (**أفيون**). إلا أن رجال "**ارغين**" قتلوه في سجن (**أفيون**). وكان أردوغان مسجوناً في سجن (**بينار حصار**) بمحافظة (**قيركلارألي**). وعندما حان موعد تعيين رؤساء المساجين في سجننا جاء الدور على فاضل ورمزي. وأعلن هذان الشخصان عن نيتهما لقتل أردوغان. حتى أن أحد رؤساء المساجين ويدعى "**ظفر**" ذكر ذلك، إلا أنني سمعت منه أيضاً أنهما تراجعا عن قتل أردوغان. (**مجلة ستار، مجلة بوغون،** 29/ 4/ 2009).

(*) **تنظيم الأرغنكون:** هو تنظيم إرهابي تم اكتشافه في نهايات عام 2007م، ويضم عناصر من السياسيين والإعلاميين وعدد من أساتذة الجامعة وقادة وضباط في الجيش التركي. وحسب ما نُشر عن التحقيقات التي جرت مع المتهمين في هذا التنظيم، فهو تنظيم استهدف الانقضاض على حكومة حزب العدالة والتنمية ودعوة الجيش للقيام بانقلاب عسكري ضدها من خلال إشاعة الفوضى والإرهاب في عدد من محافظات تركيا وإثارة وتحريض بعض المجموعات والكيانات السياسية ذات المطالب الخاصة في تركيا. ولا تزال التحقيقات مستمرة في هذه القضية التي يعتبرها الأتراك قضية القرن الحادي والعشرين إذ تكشف التحقيقات يومًا بعد يوم المزيد من المتهمين والمتورطين في هذا التنظيم والعديد من الوثائق والأدلة والتسجيلات الخطيرة.

أخر مساء في السجن

هذا هو أخر يوم لأردوغان في سجن (**بينار حصار**). ففي الساعة الثانية عشر مساءً أتم مدة الأربعة أشهر المحكوم عليه بها.

بدأ السيد أردوغان في الاستعداد للخروج. فمن ناحية كان يتم عمل الإجراءات الإدارية، ومن ناحية أخرى كان يتم جمع المتعلقات الشخصية لأردوغان. توجه "**مصطفى غوندوغان**" إليه بالقول: "**يا ريس ! الحمد لله لقد انتهى الأمر. وستستمر في طريقك وكأن شيئًا لم يحدث، وإن شاء الله سوف تكون ذات يوم رئيس وزراء لهذه الدولة، لكننا آنذاك لن نكون بجانبك..!!**"

وكان السيد أردوغان سعيد لأنه سيحصل على حريته مرة أخرى بعد عدة ساعات. فابتسم ونظر إلى "**مصطفى**" وقال له: "**اسمع مني هذه الكلمات يا مصطفى، لو قُدّر لي أن أكون رئيس وزراء تركيا ذات يوم فأول شخص سأتحدث إليه سيكون أنت!**"

تمتم "**مصطفى جوندوغان**" بكلمات في نفسه قائلاً: "**لعلي بسبب سعادتي الغامرة بخروج الريس قد قلت كلمة أكبر من قدري**"، إلا أنه كان سعيداً جداً لكون السيد أردوغان قد قابله بهذا الرد المشجّع.

تمت الترتيبات، وكنا ننتظر ساعة إطلاق السراح.

وبينما عقارب الساعة تشير إلى منتصف الليل فإذا بكل الأنوار الموجودة داخل السجن وقد انطفأت فجأة. لأن وكيل النيابة كان قد تلقى خبرًا بأن هناك محاولة لقتل أردوغان، فاتخذ عددًا من التدابير أولها أن أظلم السجن. وكان التدبير الثاني أن يجعل السيد أردوغان يرتدي قميصًا واقيًا من الرصاص، وكذلك إخلاء سبيله من الباب الخلفي للسجن.

لم يعترض أردوغان على إخلاء سبيله من الباب الخلفي، لكنه لم يقبل ارتداء القميص الواقي على الرغم من كل المحاولات لإقناعه.

وبعد أن صلى ركعتي شكر لله، عاد إلى "**حسن يشيلداغ**" وقال له: "**أنا هكذا ارتديت القميص الواقي الحقيقي. يمكننا الآن الخروج...**"

حالة أردوغان النفسية

كان أردوغان في الأيام التي طغت عليها السلبيات وحدة تلو الأخرى يقول في نفسه مرات عديدة: "فقدت عملي الآن. فلأبحث في التجارة عن مورد رزق"، إلا أنه لم يفكر قط في أن ينسحب من الحياة السياسية.

فقد كان أردوغان منخرطًا في العمل السياسي منذ أن كان في سن العشرين، والعجيب أنه عندما وصل إلى سن الخامسة والأربعين أصبح شخصاً (**محظوراً**) وممنوعاً من العمل السياسي. ووفقاً لما يتواتره الإعلام: لا يمكنه أن يُنتخب حتى كعمدة لقرية.

وأهمية هذه التصريحات تنبع مِن معرفة مَن قال وما الهدف من ورائه قطعًا... سوف يُصغي إلى الصوت الذي بداخله. فثمة صوت داخل أعماقه، هو صوت الأمل والابتلاء، وهذا الصوت يقول له: **"مهما طال الليل لا بد من طلوع الفجر، فاصبر ولا تيأس !"**.

وكان دوماً يتذكر ما قاله للناس قبل دخوله السجن مباشرة:

"وإنني خلال الأربعة أشهر التي سأقضيها في السجن سأنشغل بتقييم المشروعات التي طالما قمنا بها حتى هذه اللحظة. وهذه المشروعات إنما تشترك في هدف واحد وهو أن نصل بوطننا وامتنا في مجالات الاقتصاد، والصحة، والتعليم، والعلم، والإدارة المحلية، والرياضة، وحقوق الإنسان، والتكنولوجيا، وفي الدفاع، والعلاقات الدولية بما يتناسب ويليق بمعدلات الألفية الثالثة. لذلك أريد أن أرسل رسالة إلى كل أطفالنا وشبابنا ممن في المدرسة الإبتدائية إلى الجامعة. إن تركيا سوف تصبح بحلول عام 2000م بلدكم الجميل والمستنير، إلا أن هذا يقتضي منا جميعاً العمل المتواصل. وإنني أعدكم بالأصالة عن نفسي بأنني سوف أعمل كثيراً بالداخل كما كنت بالخارج. وأنتم فلتجتهدوا جيداً في مدارسكم. ولتتمنوا ما شئتم، ولكن عليكم الاجتهاد بالقدر الذي يوصلكم في النهاية إلى أحلامكم هذه. اجتهدوا جيداً لتكونوا مهندسين جيدين، وأطباء

أكفاء، ومعلمين مهرة، وإداريين محنكين وحقوقيين عادلين، نعم حقوقيين عادلين، وأكررها ثانية... حقوقيون أكفاء. فأنا الآن ذاهب لأداء واجبي، وأنتم فلتؤدوا واجباتكم جيداً."

فعلى الرغم من الرؤية التي رآها بأنه يسقط في أعماق بئر مظلم مثل يوسف الصديق عندما ألقي في غيابة الجب، ورغم أنه تعرض لمضايقات لا حصر لها، إلا أنه لم يفقد الأمل مطلقًا حتى في أحلك الظروف وأكثرها صعوبة.

وحينما كان أردوغان بداخل السجن كان منكبًّا على العمل ليل نهار في مشروعه الذي يحلم به من أجل تركيا وعنوانه **"تركيا مستنيرة وجميلة"**، فكان دائم القراءة، وكانت هناك أيام محددة كل أسبوع يتناقش فيها مع أصدقائه حول (**الوطن**). فقد استطاع أن يحول بإيمانه وتوكله وعزمه هذه المحنة إلى منحة، ولم يترك نفسه فريسة لليأس والانهيار، وكان يعد نفسه ويجهزها من أجل العمل لـ (**مصلحة تركيا**).

بدأ أردوغان يفكر في إنشاء حزب جديد عندما كان بالسجن، يقول عن تلك الفكرة التي راودته لأول مرة هناك:

"لقد فكرت بالطبع في الوصول إلى أعلى منصب سياسي (**رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية**) مثلي كأي شخص يشتغل بالسياسة. ومع تفكيري هذا لم أحاول القفز على المسار الطبيعي للبناء السياسي ومنتهجًا الأصول والمبادئ التي كنت قد بدأتها في العمل السياسي. ففكرت لأول مرة عندما كنت بالسجن في صوغ رؤية سياسية جديدة تختلف عن رؤية حركة الفكر الوطني. . فقبيل إغلاق حزب الرفاه تم إجراء استطلاع للرأي بين الأعضاء حول إنشاء حزب جديد ومن يقوده وكانت النتيجة 85٪ لمن يؤيد أن أكون أنا قائد هذا الحزب الجديد المقترح إنشائه. والجميع يعلم ذلك مثل علمي به. وقد تم عقد اجتماعات في (**أنقره**)، وأقر المنضمون لهذه الاجتماعات أن أكون أنا الرئيس العام لهذا الكيان الجديد الذي يفكرون في إنشائه. وقلت وقتها إنني سأعمل بجد وبقدر ما يلقى على عاتقي. وعلى الرغم من ذلك فقد رغب الأستاذ أربكان في أن يتولى رئاسة الحزب السيد رجائي؛ فكان وقتها يبحث عن شخص تابع ينفذ ما يأمره به أكثر من شخص ينمّي الكيان الجديد ويطوره. ولولا هذا ما تطورت الأمور بتلك الصورة. وكانت الظروف آنذاك مواتية"

أربكان قال "السيد رجائي".

لقد دخل أردوغان السجن، إضافة إلى أنه تم منعه من العمل السياسي.

وكان يدور في رأس الجميع آنذاك سؤال واحد فقط: هل سيتراجع مستسلماً أم سيواصل مسيرته؟

والحقيقة فإن أردوغان حينما كان يقوم بتقييم الفترة التي قضاها في السجن – في إطار برنامج محدد – فإنه يكون قد أجاب على هذا السؤال بالفعل. فالاستعدادات التي قام بها تشير إلى أنه سوف يستمر في مشواره السياسي.

إن أول من فطن إلى ثبات أردوغان وتصميمه على إكمال مشواره هم أصدقاؤه الذين لم يتركوه بمفرده قط. وكان أول ما فعله بعد خروجه من السجن هو البحث عن مكتب مناسب.

ومن بين البدائل المتاحة وقع اختياره على مخزن إحدى شركات المواد الغذائية، فهو يقع في مدخل المنزل الذي يقطنه السيد أردوغان، وجاهز للاستخدام إلى حد كبير. وبالفعل تم تفريغ المخزن خلال فترة قصيرة، ولم يستغرق الأمر طويلاً للقيام ببعض التعديلات فيه ليتحول هذه المكان إلى مكتب يمكن استقبال الضيوف فيه، ويمكن للسيد أردوغان أن يمارس فيه أعماله.

وكون المكتب يقع في نفس المكان القاطن فيه السيد أردوغان فإن ذلك يُعد ميزة كبيرة له. إذ إنه ليس مضطراً للخروج في ساعة محددة من منزله، ويتعرض لمشقة حتى يصل إلى مكتبه، إضافة إلى سهولة وسرعة وصوله للمنزل في حالة إذا ما شعر بالتعب، أو انتهى من عمله، أو لم يكن هناك عمل.